قِصَصٌ وَعِبَرٌ

الجزء الثالث

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قصص وعبـر (الجزء الثالث)

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

إعداد وتنفيذ: **قطاع الاتصال والتعاون الدولي**
بقلم: **إيمان كلش**
تصميم ورسوم الفنان: **يوسف شعبـــان**
التدقيق اللغوي: **إبراهيم الدين**

جميع الحقوق محفوظة لدائرة القضاء في أبوظبي ©2015

STOP

قصص وعبر

الجزء الثالث

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

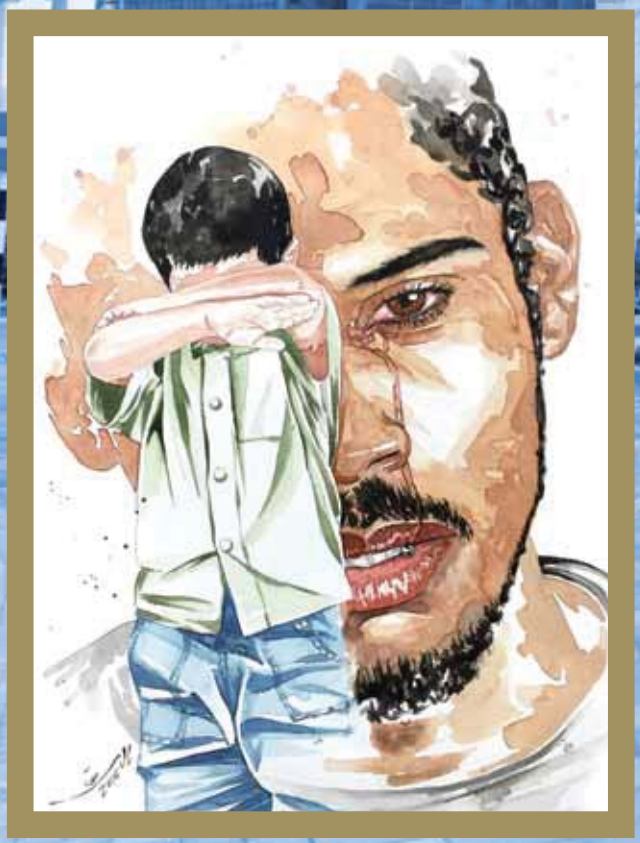

دخل الدولة متسللاً
فخسر مدخراته وصحته

رفع وكيل النيابة نظره إلى المتهم الذي تم القبض عليه بتهمة دخول الدولة بطريقة غير مشروعة، ولفتت انتباهه ملامحه التي بدت مرتاحة للغاية، وتلك الابتسامة المطمئنة التي قابل بها نظرات وكيل النيابة، فاشتعل فضوله لما اعتاد عليه من نظرات المسكنة والخوف في عيون المتهمين خاصة المتسللين، وقرر معرفة المتهم بأكثر مما تقتضيه التحقيقات، فأخذ يلقي عليه الأسئلة والمتهم يجيب بنفس الهدوء والمترجم ينقل القصة برواية المتهم.

قال إنه وصل إلى مدينة أبوظبي متسللاً عبر البحر منذ عدة أشهر، ولكنه شاهدها بشكل واضح وصحيح للتو خلال رحلته من السجن إلى النيابة ، هي مدينة جميلة ولكنه لم يكن يجدها كذلك من قبل، كان يرى وحشاً يحاول سلبه فرصته خلف كل جدار وشجرة، وكانت وجوه الناس بالنسبة له تشبه وجه رب عمله الذي استغل وضعه وجعله يعمل ضعف الآخرين بنصف الأجر، وقال أيضاً إن المرة الأولى التي شعر فيها بالراحة منذ غادر موطنه كانت عندما توقف عن الركض تاركاً لرجال الأمن أن يقبضوا عليه.

هو عامل بناء متخصص وموهوب في عمله، ولكن ذلك لم يكن مجدياً في مدينته الفقيرة، حيث أعمال البناء غير متوفرة بشكل دائم كما أن الأجور منخفضة للغاية، ولذلك حاول بأكثر من طريقة الحصول على فرصة عمل في أي من دول الخليج العربي أو دول الغرب، ولكن كل محاولاته ذهبت سدى، وشعر بأن أحلامه تضيع بينما كان يشاهد الكثيرين ممن حصلوا على فرص عمل وقد أزاحوا عن أنفسهم وأهليهم شبح الحاجة والفقر، ولأنه لم يعد يطيق صبراً فقد قرر أن يتجاوز القانون ويصل إلى أي من تلك الدول بأسرع وقت، فكان أن وجد مهرباً يساعد الشبان على التسلل إلى دول الخليج العربي عبر البحر مقابل مبلغ كبير، فقام بجمع مدخراته ومبلغ صغير يمتلكه والده، وباع قطعتين ذهبيتين كانت أمه تتزين بهما منذ زفافها، وأعطى كل ما جمعه للمهرب مقابل مساعدته على تجاوز الحدود نحو أبوظبي، وقد فعل.

وما إن وصل إلى الدولة حتى بدأ البحث عن عمل، وعلى عكس ماكان يعتقد فقد كان الأمر صعبا للغاية، ولم يكن هناك الكثيرون ممن يقبل استخدام متسلل وتعريض أنفسهم للحبس مدة لا تقل عن شهرين وقد تصل إلى ثلاث سنوات ودفع 100 ألف درهم غرامة، وحتى إن وجد من يستخدمه فإن ذلك لايستمر كثيراً وغالباً مايطردونه لأقل سبب بعد أن يحتسبوا له أجراً يقل كثيراً عن أمثاله من العمال رغم مهارته وقدرته المتميزة، ولذلك فقد قضى معظم أيامه يلتحف السماء وينام بعينين لاتغمضان خشية أن يقبض عليه أو يراه أي من رجال الأمن ويطلب أوراقه أو مايثبت وضعه.

وهكذا عاش الأشهر الأولى من حياته في الدولة، إلى أن وجد عملاً عند شخص يعرف أنه متسلل ولايمانع في استخدامه، وأخذه للعمل لديه في منطقة صحراوية بعيداً عن المدينة مع عمال أخرين معظمهم متسللون، وكان رب العمل يفرض عليهم العمل لساعات طويلة تتضمن العمل تحت وهج شمس الظهيرة حتى يفقد بعضهم الوعي من شدة الحرارة والإرهاق، وهو ما أخبره بعض العمال أنه ممنوع وفق قانون الدولة، وأن رب العمل يستغلهم لمعرفته بعدم قانونية وضعهم وأن أحدهم لن يشكوه مهما فعل بهم، في تلك اللحظة تمنى لو أنه انتظر حتى تأتيه فرصة لدخول الدولة بصورة شرعية ليستطيع أن يعيش ويعمل في الدولة تحت مظلة القانون فلا يستطيع أحد استغلاله، ويكون له ملجأ يشكو إليه في حال تجاوز أصحاب العمل على حقوقه أو كلفوه بما لايستطيع.

وفي أحد الأيام سمعوا صوت سيارات الشرطة خلال فترة راحتهم، فركض زملاؤه جميعاً هرباً، وركض هو أيضاً معهم، ولكنه وفي لحظة شاهد أمامه كل ما عاناه من تعب واستغلال منذ حضوره للدولة، وكيف قضى كل تلك الشهور هارباً من مكان لأخر، وكيف استغل أصحاب العمل وضعه كمتسلل ليجعلوه يعمل وقتاً أكثر بأجر أقل، وبدل أن يحسن وضع أسرته وجد نفسه وقد خسر مدخراتهم ومعها صحته التي استهلكها أصحاب العمل بقسوة، كما خسر راحته وطمأنينة نومه، عندها توقف عن الهرب، وبقي في مكان منتظراً وصول رجال الأمن إليه.

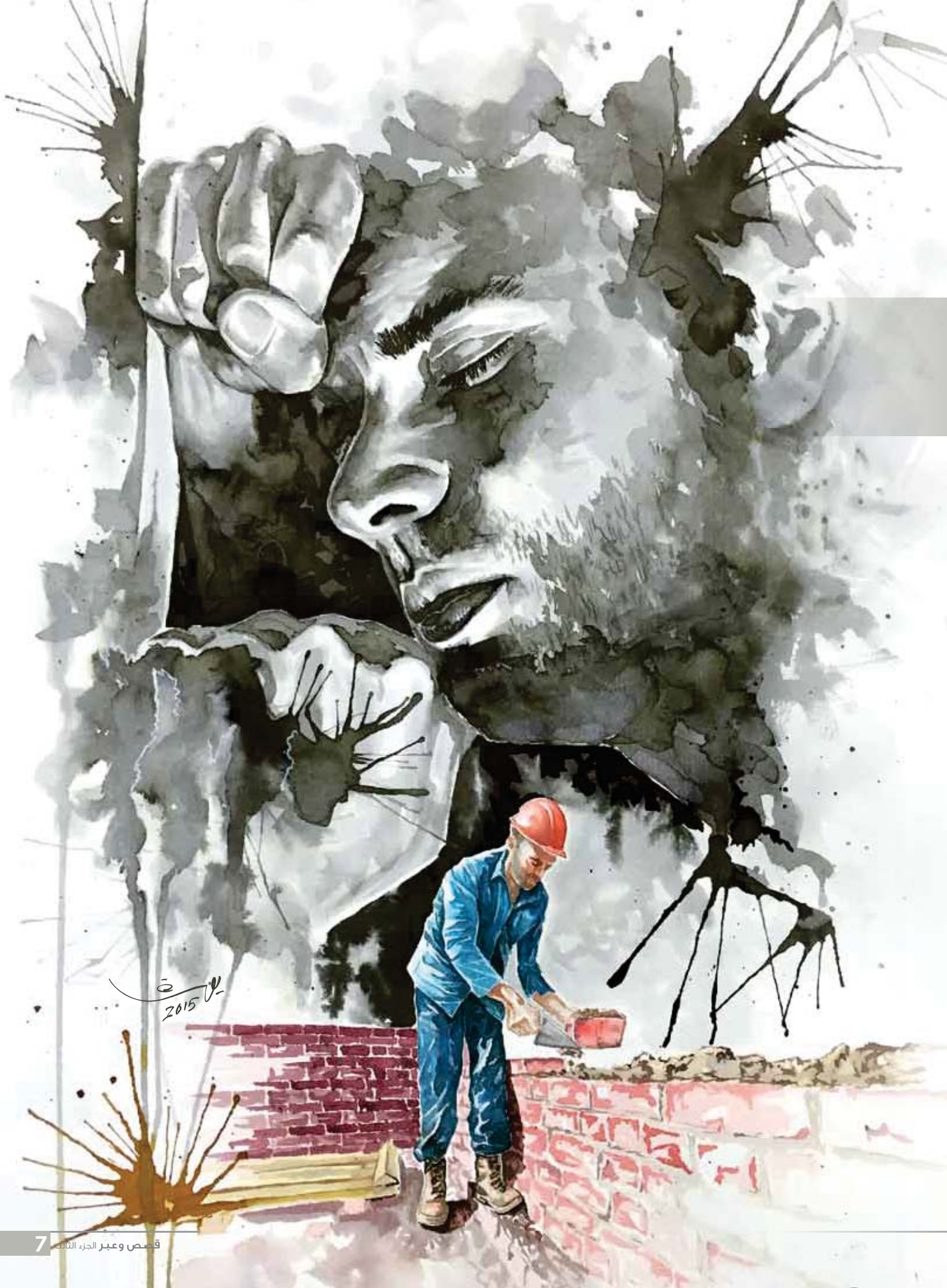
2015

ترك أطفاله في السيارة لدقائق
فكانت النار أسرع إليهم

وقفت النيابة أمام محكمة جنح أبوظبي تطلب الرأفة بالمتهم، كانت تطالب المحكمة أن تنظر إليه بعين الرحمة، وذلك رغم يقينها بأنه مدان بتهمة الإهمال التي أدت إلى دمار حياة ومستقبل ولديه، ولكنها قالت إنه المتضرر الأكبر من نتائج خطئه، فالضحيتان هما ولداه، وهو ليس بالأب القاسي الذي يمكن أن يسمح لأي سوء بالاقتراب من ولديه، فكيف يمكن تخيل أن يكون هو المتسبب به. لم يكن هذا الطلب من النيابة خروجاً عن دورها، بل هو في عمق أدائها لواجبها كخصم شريف، وكجهة قانونية تدافع عن المجتمع وتقوم على حماية أمنه واستقراره.

قالت النيابة ما نتج عن الحادث من احتراق معظم أجزاء جسدي ولدي المتهم، هو أكبر عقوبة يمكن أن تصيبه، ولذلك لا داعي أن يصدر ضده أي حكم قضائي، ولنتركه يداوي جروح أبنائه ويقوم على علاجهما، وطلبت له وقف تنفيذ العقوبة، وهو ما أقرت به المحكمة، إضافة إلى الحكم بإلزام شركة التأمين بدفع التعويضات اللازمة للطفلين، ولكن أي مال يمكن أن يداوي جرح أب يشعر أنه وضع بإهماله حداً لمستقبل طفليه قبل أن يتجاوز أكبرهما السابعة من العمر. وللأسف فإن ماقام به هو من أكثر الأخطاء شيوعاً لدى العائلات، وقد يحدث أي قارئ لهذه القصة نفسه بأنه طالما اقترف نفس خطأ هذا الأب المكلوم.

في يوم الحادث اصطحب الأب طفليه إلى أحد المراكز التجارية في أبوظبي، ولأنه كان يريد أن يشتري شيئاً محدداً وبسرعة، فقد تركهما في السيارة لوحدهما ونزل لشراء ما يحتاج بسرعة، وكان أن ترك السيارة في وضع التشغيل لكي يستطيع أبناؤه الاستفادة من المكيف. ولكن ماحدث أن ماساً كهربائياً أصاب السيارة فاشتعلت، وكانت النار تسير فيها بسرعة كبيرة بحيث لم يتمكن أي من القريبين منها الوصول إلى الطفلين وإخراجهما قبل أن تصل إليهما النار في المقعد الخلفي، خاصة وأن الأبواب كانت مغلقة.

وعندما وصل الأب إلى سيارته كانت قد اشتعلت بشكل شبه كامل وكان الناس يحاولون الوصول إلى الطفلين لإنقاذهما. وهو الذي تحقق لكن بسرعة أقل بكثير من سرعة النيران التي كانت قد قضت على 80 بالمئة من جسد أحدهما، و60 بالمئة من جسد الثاني، وتركتهما أشباه أحياء. وفي التحقيقات تم إلقاء اللوم على الأب لتركه أطفاله لوحدهما في السيارة ومحركها يعمل، وأحيل للمحاكمة بتهمة الإهمال، ولكن النيابة وقفت إلى جانبه بعد أن شعرت بآلامه كأب، وكذلك المحكمة التي قضت بإيقاف تنفيذ العقوبة.

وتعتبر ظاهرة ترك الأبناء في السيارة لشراء أو إحضار شيء من السلوكيات المنتشرة، ولم يكن خطأ هذا الأب أنه ترك السيارة ومحركها يعمل، فهو ربما أراد بذلك أن يحمي أطفاله من الاختناق إن أطفأ المكيف، وهو مالم يفكر به أبوا ثلاثة أطفال لا يزيد عمر أكبرهم عن الخامسة، عندما حضرا لاستخراج مستند قانوني من المبنى الرئيسي لدائرة القضاء في أبوظبي، وتركا السيارة مطفأة وبداخلها أطفالهم الثلاثة، وأثناء مرور أحد رجال الشرطة المسؤولين عن أمن المحكمة، شاهدا الأطفال وهم في حالة إنهاك شديدة من الحرارة المرتفعة ويكادون أن يختنقوا،

وكانـوا يحاولـون الصراخ وضرب زجـاج السيارة بأيديهم الصغيرة. ولأن السيارة كانت تحمل لوحة تعود لإحـدى الدول المجـاورة، لم تستطع الشرطة الوصـول بسرعة إلـى مالكها والتواصـل معه، ولم يكن أمام رجال الشرطة سوى محاولة فتح السيارة بالقوة وإنقاذ الأطفال الذين بداخلها.

وعنـد وصـول أبـوي الأطفـال كانت الشرطة قد استطاعت كسر أحد أبوب السيارة وإخـراج الأطفال وإسعافهم، وبمجرد التأكد من أن والد الأطفال هـو صاحب السيارة وهو من تركهم، قامت الشرطة بالقبض عليه وأحالته إلى النيابـة بتهمة الإهمـال الذي أدى إلـى ضرر. ثم أرسلـت الأم إلى حيث أولادهـا في المستشفى لكي تطمئن عليهم وتطمئنهم بوجودها معهم لأنهم لم يكونوا قد كفوا عن البكاء.

لم تكـن هـذه هـي الحالـة الوحيدة التي تم فيها ضبط حـالات لـترك الأطفال في السيارة والتسبب بـأذى لهـم أمام مبنـى المحكمة في أبوظبي، رغم أن دائرة القضاء وفرت غرفة خاصـة للأطفال مجهـزة بالألعاب، كي تستطيـع العائلات وضـع أطفالهم فيها تحت رعايـة مشرفات متخصصـات، إلى حين الانتهاء مـن تعاملاتهم. وأخر هذه الحـالات والتي لم تتم إحالتهـا إلى الشرطة رحمة بـالأم والطفل، كانت عندمـا تركت إحـدى المراجعات طفلهـا الصغير نائمـا بالسيـارة ودخلت إلى مبنـى المحكمة لأخذ استشـارة قانونية، وبعد أن أنهت معاملتها بدقائق فوجئ الموظف المختص بها تعود وهي تحمل طفلها الذي كان بحالة إغماء، وتكاد هي من شدة الرعب الـذي أصابها أن تفقد الوعـي أيضاً، ثم تبين أنها كانت قد تركتـه في السيارة نائماً، وعندما عادت إليـه كان في حالـة اختناق بسبب الحـرارة وقلة الهواء، فلم تدري مـا تفعل سوى أن تحمله وتعود به إلـى المحكمة، ومـن حسن الحـظ أن موظفي المحكمة مدربون على مهـارات الإسعافات الأوليـة، وتمكنوا مـن إسعاف الطفل وإعادته إلى أمه بعد أن أخبروها بـأن سلوكهـا مجـرمٌ وفـق القانون، وكان عليهم إبلاغ الجهـات المختصة للقبض عليهـا، ولكـن لم يفعلـوا رحمة بهـا وبطفلهـا، كما أوضحـوا لهـا ضـرورة أن تضـع طفلهـا في مركـز الطفولـة في الدائـرة في حـال اضطـرت لاصطحابـه معهـا إلى المحكمة.

ادعى أنها زوجته وحاول تأديبها بـ 20 طعنة

وقف أمام القاضي يؤكد أنها زوجته وأنه لم يكن ينوي قتلها وكان فقط يحاول تأديبها ولكن الغضب تغلب عليه فطعنها 20 طعنة طالت مختلف أنحاء جسدها، لأنها تنكرت لزواجه منها بعد أن حضرا إلى الدولة ونفضت غبار الفقر عن حياتها، أما هي فقالت أنه خطيبها فقط، وأكدت أن الأوراق التي قدمها ليثبت زواجه بها غير حقيقية، فهما مجرد خطيبين وقد فسخت خطبتها منه بعد أن اكتشفت علاقاته المتعددة.

كانا شابين حضرا إلى الدولة من بلدهما الأفريقي حيث عايشا الفقر وكأنهما ورثاه مع ملامحهما وأسماء عائلاتهما، فلما أرادا أن يتزوجا قررا أن يغيرا ذلك القدر الموروث وجاهدا ليحصلا على فرصة عمل خارج وطنهما، فكان أن أسعفه الحظ بعقد عمل في الدولة، ولما حضر قام بالمستحيل حتى استطاع أن يجد لها عملا أيضاً في نفس المدينة، فأرسل إليها على اتفاق أن يعملا على تأسيس حياتهما معاً، ولكن الحياة أخذت كل منهما بعيداً عن الآخر، فقد سحرهما جمال المكان ونعومة العيش فخرج كل منهما من ذاته ليعيش ماكان يعتقده حلماً، فيغرف ما استطاع من نعم الحياة الجديدة.

لم يكن من السهل على ابن القرية الفقيرة أن يحافظ على روحه في المكان الجديد فانزلقت قدماه في علاقات متعددة مع زميلات له في العمل من جنسيات متعددة، وأهمل الفتاة التي اتفق معها على الزواج، ربما اعتقد أنها موجودة على أي حال. ولكن أخبار علاقاته المتعددة وصلت إليها فثارت لكرامتها وأخبرته بقرارها فسخ خطوبتهما رافضة اهماله لها.

لم يصدق أن الفتاة البسيطة التي اختارها لتكون زوجته قد استطاعت التمرد عليه، خاصة وأن تمرد النساء شيء غير معروف عن نساء قريتهم، فصرخ وثار مطالباً إياها بالعودة إليه، ولكنها رفضت بشكل قاطع حتى مناقشة الأمر، فصار يلاحقها في كل مكان ويراقب تحركاتها، وشاهدها وهي تخرج برفقة عدة شبان من زملائه وتذهب معهم إلى البارات لشرب الخمر، وحاول إعادتها إلى ماكانت عليه من بساطة وطيبة قبل حضورها إلى الدولة متعهداً بالعودة هو أيضاً ذلك الشاب الذي اختارته، ولكنها رفضت أيضاً، وحتى عندما هددها بالقتل سخرت منه واستدارت تاركة إياه يغلي بنار غيرته.

وفي يوم الحادث كان يراقبها أثناء جلوسها مع زميل لها تحتسي الخمر في أحد الفنادق، فسار خلفها إلى أن وصلت إلى المبنى الذي تسكن فيه، وحاول التحدث إليها ولكنها نهرته مطالبة إياه بتركها وشأنها ، ولكنه أخرج سكيناً كان يحمله وطعنها عشرين طعنة طالت مختلف أنحاء جسدها، ولم يتركها إلا بعد أن حضر الجيران على صوت صراخها الأمر الذي اضطره للهرب تاركاً إياها غارقة في دمائها، فقام الجيران بنقلها إلى أقرب مستشفى حيث استطاع الأطباء إنقاذ حياتها، ولكن تبين أنها كانت شاربة للخمر.

وفي المحكمة تمت إدانته بتهمة الشروع بالقتل وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات إضافة إلى الحبس ثلاثة أشهر عن تهمة تهديد المجني عليها مع الإبعاد عن الدولة بعد تنفيذ الحكم، أما هي فحكم عليها بأداء غرامة 100 درهم لشربها الخمر.

حفلة الخمر والمخدرات
انتهت بوفاة أحد المشاركين ودخول الباقيين السجن

كانت ليلة خميس، وأراد أن يقيم احتفالاً مميزاً بمناسبة استئجاره لمنزله الجديد، فدعا صديقه المقرب، وأخر طلب منه إحضار فتيات لمشاركتهم الحفل، أما هو فأعد لذلك زجاجات الخمر وحبوب المؤثرات العقلية لتكون حفلة لا تنسى يخوضون فيها غمار كل المحرمات.

وفي الموعد جاء صديقه مع أحد أقاربه، وحضر الآخر بصحبة فتاتين قضوا معهن ليلة صاخبة بالرقص والغناء والخمر والمخدرات حتى السابعة صباحاً، حيث غادرت الفتيات مع الشاب الذي أحضرهن، وخلد الباقيان للنوم. وعندما عاد سائق صاحب المنزل من صلاة الجمعة، دخل إلى صالة المنزل فلم يجد أحدا، وكانت الكؤوس الفارغة وبقايا الطعام لا تزال في الصالة، وبحث عن الشبان الثلاثة فوجد اثنين منهم نائمين بينما لم يعثر على الشاب الثالث، وخلال محاولتهم ترتيب المنزل عثر عليه في الحمام ممدداً على الأرض بدون حراك ووجهه إلى الأسفل، فهرع ليستنجد بالشابين النائمين، وعندما حضرا قاما بالاتصال بالإسعاف ونقل الشاب الذي كان في حالة إغماء إلى المستشفى حيث فارق الحياة ولم يكن قد أتم الرابعة والعشرين من عمره بعد.

أثارت ظروف الوفاة شكوك العاملين في المستشفى، فاتصلوا بالشرطة التي حاولت استجواب المبلغ عن الواقعة، ولكنه كان قد غادر المستشفى كما أنه لم يتجاوب مع اتصالات الشرطة، مما عزز الشكوك بأن في الأمر جريمة، خاصة بعد أن تبين أن المبلغ من أصحاب السوابق الجنائية. وبفحص جثة المتوفى، اتضح أنه قضى بسبب توقف المراكز الحيوية بالمخ كنتيجة لتعاطي جرعة زائدة ومميتة من كل من مخدري الهيروين والترامادول، كما أكد تقرير الطب الشرعي عدم وجود شبهة جنائية في القضية.

وبتفتيش المنزل الذي كان المتوفى وأصدقاؤه يقيمون احتفالهم بمناسبة استئجاره، وجدت الشرطة 56 حبة مؤثر عقلي، كما عثر على مجموعة من ورق لف السجائر وقطعاً كرتونية بيضاء اللون عليها أثار لمادة داكنة اللون، وبتفتيش سيارة المجني عليه عثر أيضاً على 40 حبة مع صورة لوصفة طبية. ومن جهة أخرى كان قريب الشاب الذي قضى بالحفل، قد اتصل بأسرته وأخبرها بالحادثة لتذهب إلى المستشفى وتستلم ابنها تمهيداً لدفنه، ومن خلال أقوالهم أمام الشرطة تم الوصول إليه وضبطه والتحقيق معه، حيث قال إنه كان مدعوا إلى منزل صديقه للسهرة، وعندما اتصل به قريبه المجني عليه لاحظ أنه كان بحالة غير طبيعية، فطلب منه الحضور والسهر معهم، واعترف أن الحفل كان يضم شابا آخر وفتاتين أحضرهما معه، وأنهم شربوا الخمر خلال الحفل، كما قال أن المتوفى تناول حبات من الترامادول أكثر من مرة وأنه نصحهم بعدم الإكثار ولكنه لم يمتثل لطلبه، وفي اليوم التالي عثر عليه السائق مغمى عليه في الحمام. وبعمل الفحوصات على المتهم تبين أن جسمه خال من المواد المخدرة، فتم توجيه تهمة تناول الخمر بدون داع شرعي.

أما صاحب المنزل فقد تم ضبطه فيما بعد وقد أكد على أقوال المتهم الأول، وبعمل الفحوصات تبين أن جسمه يحتوي على مخدر الحشيش، إضافة إلى اعترافه بتناول الخمر، وبناء عليه وجهت له النيابة العامة تهمة تجهيز مكان خاص لتعاطي المخدرات والخمور، وتسهيل التعاطي للشاب المتوفى، إضافة إلى تهمة تعاطي مخدر الحشيش وشرب الخمر. أما الشاب الثالث الذي قبض عليه أيضاً فأكد على نفس أقوال المتهمين الآخرين مؤكداً أنه لم يعلم بالواقعة إلا عصر اليوم التالي عندما اتصل به المتهم الأول ، كما اتضح أنه يتعاطى مخدر الحشيش، إضافة إلى أنه اعترف بتعاطي الترامادول وشرب الخمر.

وبإحالة القضية إلى محكمة الجنايات صدر الحكم ببراءة صاحب المنزل من تهمة تجهيز مكان خاص لتعاطي المخدرات والخمور، وتسهيل التعاطي للشاب المتوفى، بينما أدين بتهمة تعاطي المخدرات وحكم عليه بالسجن أربع سنوات وتغريمه عشرة آلاف درهم. أما قريب المتوفى فقد أدين. وبالنسبة للمتهم الثالث فقد حكم عليه بالسجن أربع سنوات عن تعاطي المخدرات، إضافة لإبعاده عن الدولة.

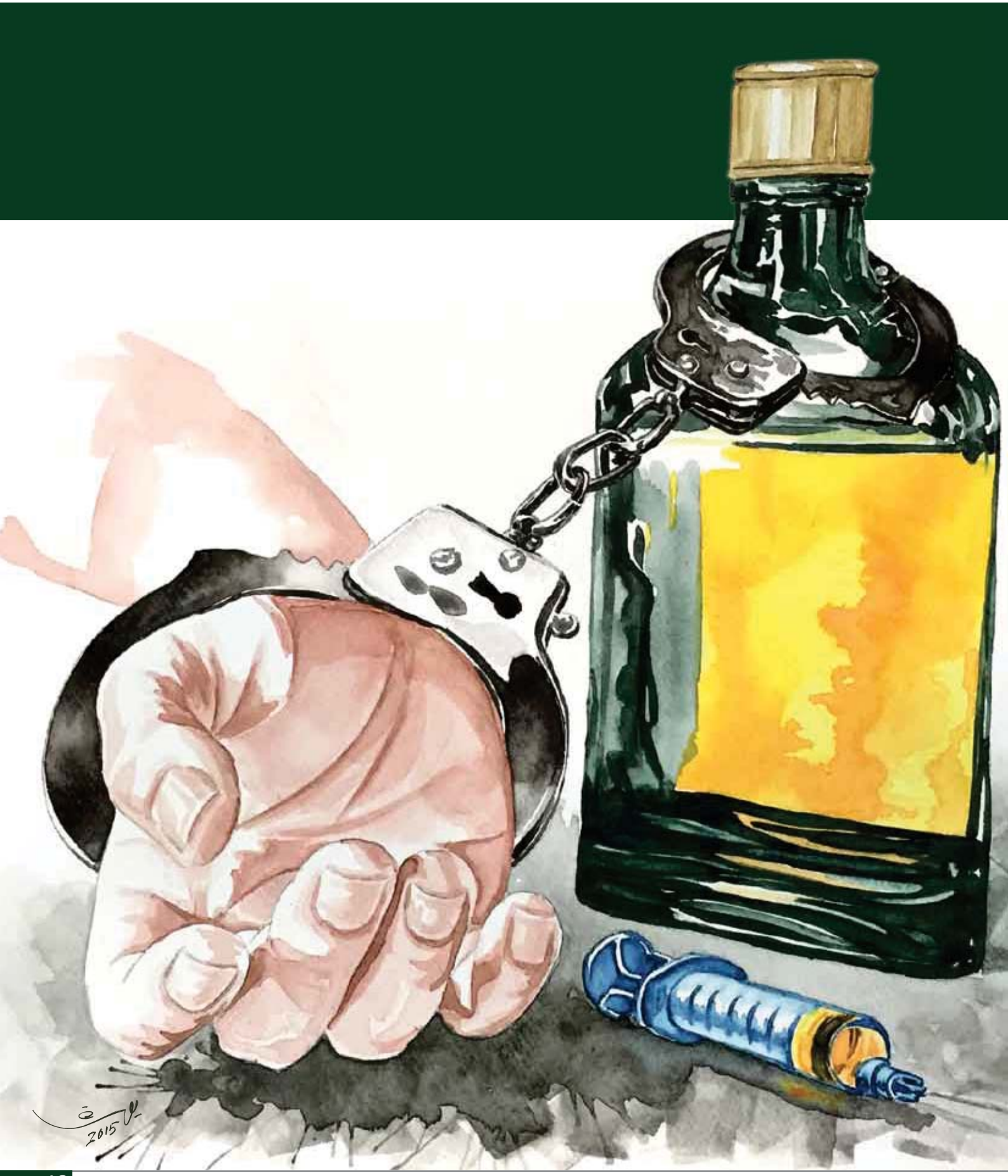

زلة لسان القاتل كشفت الجريمة

لم يشك أحد بشيء عندما سقط المهندس الشاب أمام أعين الجميع، فليس من المستغرب أن تنزلق قدم شخص من أعلى مبنى تحت الإنشاء، خاصة وأن المهندس الذي توفي بمجرد سقوطه كان عصبياً في ذلك اليوم، إذاً ربما كان متوتراً لسبب ما فلم ينتبه كما ينبغي أثناء وقوفه على حافة السطح وسقط مما أودى بحياته على الفور.

تطابقت أقوال جميع شهود الحادث على أن سقوط المهندس حدث قضاء وقدرا، كما جاء التقرير الطبي متوافقاً مع نظرية عدم وجود شبهة جنائية، فالمجني عليه كان قد أصيب بكسر في مؤخرة رأسه بما يتوافق مع شكل الجثة عند سقوطها على الظهر، وهذا يعني أن جمجمته ارتطمت بالأرض مما أدى إلى وفاته، وبناء على هذه المعطيات تم حفظ القضية باعتبارها قضاء وقدرا.

كانت هذه النتيجة هي ماتوصلت إليه التحقيقات على الأرض، وقد قام بها بشر لا يستطيعون الاطلاع على الغيب، هم فقط يقفون على الأدلة والقرائن وشهادة الشهود، ولذلك كانت عدالة الأرض دائماً نسبية، أما عدالة السماء فهي قائمة على الحقيقة المطلقة لرب عليم لايخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وقد قدر الله أن يظهر الحق ويقتص لروح أزهقت بدون حق، ولأن الجريمة لم يشهدها سوى القاتل والقتيل، فقد أنطق القاتل على الأشهاد، لتفتح القضية من جديد.

في ذلك اليوم كان يتناول طعام الغداء مع زملائه في العمل، يتحدثون عن الصعوبات التي تواجههم، ومتطلبات مشرفي العمل وكيف أن أحدهم يقسو عليهم ويكثر من نهرهم وزجرهم بينما لا يمكنهم الاعتراض عليه لسوء خلقه، في تلك اللحظة تذكر القاتل يوم الجريمة، وكيف أن المهندس المشرف على المشروع وبخه على مسمع الجميع، حيث كان هو في أسفل المبنى، بينما كان المهندس على السطح، فنادى عليه وشتمه موبخاً إياه على سوء تنفيذه لما كلفه به من مهام، فاشتعل صدره بالغضب، وصعد إلى حيث يقف المهندس ثم أخذ قطعة حديدية وضربه على رأسه من الخلف ثم رماه إلى أسفل المبنى ليسقط أمام الجميع ميتاً.

ابتسم القاتل ساخراً من زملائه لتحملهم قسوة المشرف، وأكد لهم أنه لا يتحمل أن يهينه أحد مهما كان فكرامته فوق كل اعتبار، ثم أخبرهم متباهياً بمصير المهندس الذي أهانه قبل أشهر وكيف أنه دفع حياته ثمناً لتلك الكلمات التي وجهها له. بهت العمال لما سمعوا بل أن بعضهم لم يصدقوا واتهموه بأنه متباه، ولكنه أكد لهم أنه القاتل، وأخذ يذكرهم بمعطيات لم تخطر على بالهم ولم يتنبهوا لها ساعة وقوع الحادث، ومنها أنه لم يكن بينهم أسفل المبنى عندما سقط المهندس ونزل إليهم عبر السلالم رغم أنه كان مكلفاً بعمل في الطابق الأرضي.

أخذ العمال يفكرون بما أخبرهم به زميلهم، ويسترجعون يوم الحادث وكانت اللقطات تتتابع أمام مخيلتهم، إلى أن وصلوا إلى يقين بصحة أقواله. ثم تناقشوا حول ما يجب عليهم فعله، هل يسكتون ويعتبرون كأن شيئاً لم يكن، ولكن ذلك سيضعهم تحت طائلة القانون وستوجه لهم تهمة عدم الإبلاغ عن جريمة والتستر على المجرم، كما أن ضميرهم لم يتحمل وزر إخفاء معلومات عن جريمة قتل إنسان، وظلوا يتباجثون في مابينهم حتى توصلوا إلى ضرورة إبلاغ الشرطة بما علموا. ليقبض على زميلهم على الفور.

أما القاتل فلم يجد مهرباً من الاعتراف أمام النيابة العامة بما اقترفت يداه بعد مواجهته بأقوال زملائه، وبناء عليه تمت إحالته إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد. وفي المحكمة أصرت عائلة المهندس على القصاص من القاتل لدم ابنهم الشاب رافضين محاولات الوسطاء الذين أرسلتهم أسرة القاتل للعفو بمقابل أو بدون مقابل. وبناء عليه قضت محكمة الجنايات بإعدام العامل القاتل قصاصاً لدم المجني عليه.

دخل المستشفى مصاباً بنزلة برد وخرج كسيحاً

سنوات قضاها في معالجة المرض الغريب الذي تعرض له وتركه قعيداً يعتمد على كرسي متحرك رغم أنه لا يزال في ريعان الشباب، وكان عليه أن يكمل حياته متقبلاً واقعه الجديد من خلال التأقلم مع حالته الصحية ومراعاة متطلباتها، ولذلك توجه إلى إدارة المرور لاستخراج تصريح يسمح له باستخدام مواقف ذوي الإعاقة، وتمت إحالته إلى لجنة طبية لبيان الإعاقة التي يعاني منها، فكانت المفاجأة أن مرضه لم يكن هو السبب في الحالة التي وصل إليها بل العلاج الخطأ الذي تلقاه هو الذي نخر عظامه فما عادت تقوى على حمله خلال السير والوقوف وحتى الجلوس.

بدأت القصة عند عودته من السفر في إحدى البلدان الباردة، وفي اليوم التالي ظهرت عليه أعراض المرض نتيجة تغيير الجو، فبدأ بالسعال الذي اشتد عليه لدرجة أنه كان يشعر بعدم القدرة على التنفس بشكل صحيح، لما فشلت المضادات الحيوية في تحسين حالته، قرر الطبيب تنويمه في المستشفى على أساس أنه مصاب بالتهاب رئوي حاد. ورغم بقائه في المستشفى لمدة ثلاثة أسابيع إلا أن جميع الفحوصات والصور الشعاعية أكدت أن حالته تسوء ولا تتحسن، حتى أنه دخل في حالة غيبوبة قصيرة. وبناء على ذلك قرر الأطباء تحويله إلى مستشفى آخر تتوافر فيه تقنيات أفضل، وتم إخباره أن النقل سيكون لعمل تنظير فقرات له.

وبالفعل أخذت موافقته على أخذ خزعة من صدره بمجرد دخوله، ولكن المستشفى الجديد لم يعمل له التنظير الذي أخبروه عنه. رغم أنه قضى فيه شهرين إضافيين، كما أن حالته كما أوضحت الفحوصات التي تجرى له، كانت تزداد سوءً يوماً بعد يوم. وأصبح مضطراً لاستخدام عكازين لعدم إمكانية الضغط على عظام الفخذ في الجلوس والنهوض والمشي، إضافة إلى الضعف في مفاصل الوركين بشكل سيضطر معه إلى تغييرهما في المستقبل، فقد أصيبا بنسبة كبيرة من النخر.

حاول الحصول على العلاج وأن يعود بقدراته الحركية إلى ماكانت عليه قبل اليوم الذي دخل فيه المستشفى، ولكن لا أمل في ذلك فعظامه أصبحت نخرة، والعكازان والكرسي المتحرك أصبحوا رغماً عنه هم رفاق حياته الجدد، وكان عليه أن يتأقلم مع الحياة الجديدة كشخص من ذوي الإعاقات، وبالتالي ذهب للحصول على تصريح لاستخدام المواقف المخصصة لهذه الفئة، وخضع للفحص الطبي ودراسة الحالة كأحد إجراءات الحصول على التصريح، وعند ذلك اكتشف أن حالته لم تكن نتيجة مرضه بل نتيجة العلاج الخاطئ الذي أعطي له.

توجه الشاب إلى محكمة أبوظبي المدنية مختصما كلا المستشفيين اللذين قدما له العلاج، وطلب إحالته إلى اللجنة الطبية المختصة لفحص الحالة التي وصل إليها وبيان أسبابها، مع حفظ حقه بالتعويضات الجابرة للأضرار التي أصيب بها، ومصاريف العلاج التي تكبدها والتي سيحتاج إليها مستقبلاً. وجاء التقرير ليؤكد أن العناية التي قدمها المستشفى الأول لا تتعارض مع المعايير الطبية المتعارف عليها في مثل هذه الحالات. بينما أكدت اللجنة وجود إهمال جسيم من قبل المستشفى الثاني، حيث لم يتم تشخيص المرض تشخيصاً دقيقاً، وتم إهمال في إجراء الفحوصات اللازمة لتحديد الحالة بشكل دقيق، كما أن المستشفى قدم له العلاج بالكورتيزون ولم يعطه الأدوية التكميلية التي تمنع حدوث الأعراض الجانبية المصاحبة للعلاج بهذا الدواء، مما أدى إلى نسبة عجز وصلت إلى 60 %، وأشارت اللجنة الطبية إلى أنه بحاجة إلى تبديل مفاصل الوركين في المستقبل.

وبعد أن أودعت اللجنة تقريرها حدد المدعي طلباته النهائية بإلزام المدعى عليهم بان يؤدوا له ثلاثة ملايين درهم كتعويض مادي وأدبي عن ماتخلف لديه من نسبة عجز 60 % من قدرته على الحركة والجلوس، وماقد يلجأ إليه مستقبلاً من عمليات جراحية وعلاج لهذه الحالة. وقضت المحكمة الابتدائية بإلزام المدعى عليها الجهة المشرفة على المستشفى الثاني بأن تؤدي للمدعي مبلغ 300 ألف درهم تعويضاً عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به نتيجة الإهمال في علاجه.

لم يرتض كلا الطرفين بقضاء المحكمة الابتدائية، حيث أكد المدعي على مطالبته بمبلغ ثلاثة ملايين درهم فهو لا يزال في عمر الشباب وقد تسبب المدعى عليهم بان أصبح من ذوي الإعاقة كما أنه يحتاج إلى علاج طويل وجراحات مستقبلية للعلاج. ومن جهتها استأنفت المدعى عليها مؤكدة أن المستشفى الأول أيضاً قدم له الكورتيزون.

من جهتها المحكمة أكدت أن المدعي نقل إلى المستشفى الثاني لأخذ خزعة والتأكد من صحة التشخيص، ولكن ولأن حالته تحسنت من جهة، ولوجود أعمال صيانة في مكان عمل الخزعة فإنه لم يقم بأخذها وأكمل علاجه بالكورتيزون طوال مدة إقامته لديه، وبعد خروجه طلب منه استكمال أخذ الكورتيزون لمدة شهر آخر، دون عمل الفحوصات الاحترازية المعتمدة لمثل هذه الحالة، ودون إعطائه أدوية تكميلية، مما أدى إلى حدوث النخر اللاوعائي لعظام ومفاصل وركي المدعي. مشيرة إلى أن المحكمة الابتدائية قدرت الضرر والتعويض الجابر له على أسس واضحة، وبناء عليه قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي.

ثمن
السعادة المحرمة

عـادت إلى منزلها بعـد أن قضت كامل يومها مع الشخصـ الذي أحبته، ورغـم أن علاقتهما أخـذت في ذلـك اليـوم منحنـى يغضـب الله سبحانه وتعالى ولا تريده هي، ولكن لا بأس فهما سيتزوجان ، هكذا أكد لها اليوم، كما أنها أرملة منذ سنوات، ومنذ تـوفي والد ابنها وهي وحيدة وتعيسة، حتى جاء هو ليخرجها من عالم الحزن ويعيدها إلى نفسها وأنوثتها. هذا ماكانت تردده على نفسهـا طـوال الطريق وهي تـبرر لنفسها السعادة المحرمة التي تملأ روحها.

وعندمـا وصلـت إلـى منزلهـا، كان هنـاك ازدحـامٌ كبـيرٌ، أناس كثـيرون يقفـون تحـت منزلهـا، ومـا إن غـادرت سيارتهـا حتى ركض نحوهـا حارس المبنـى، والفزع يحتـل تفاصيل وجهه، ثم أخذ يعزيها ويطلب منها الصبر،

لكـن لمـاذا الصبر وعلى مـاذا تصبر، كانت الكلمـات ووجوه النـاس تمر أمـام عينيها وهي لا تفهـم، وأيضاً لا تريـد أن تفهم، أما خطواتها فكانـت تسير وهـي تدعـو الله أن يقبض روحها قبـل أن تصل إلـى حيث تسـير قدماها، هناك حيـث يتسجـى الجسـد الصغير الحبيـب على الرصيف بعد أن سقط من النافذة.

كانـت تسـير كالمنومـة وحارس البنـاء يتولى التعريـف عنهـا لرجـال الشرطـة المحيطـين بالجسد الحبيب، ابنها الذي غادر الحياة بينما كانـت في أحضان المعصيـة، «إذا هذا هو عقاب الله»، قالتها بينها وبين نفسها ثم أخذت تكررها بصوت يعلو في كل مرة حتى صار صياحاً يخترق أسمـاع كل الموجودين، كانـت تصيح بأنها زانية وأن الله عاقبها بأن أخذ منها ابنها، أخذه لأنها لا تستحقـه، لأنـه طاهر وهي ملطخـة بذنوبها، كانت تكـرر هذه الكلمـات وأخـرى تحمل نفس المعنـى، لابد أنه وقف على النافذة لينتظرها ثم مـد جسده خارجاً ليبحث عنهـا، وهي كانت مع آخر يشبههـا في معصيتها وتركت ملاكها الذي قرر هو أيضاً أن يتركها ولكن للأبد.

أخـذت سيـارة الإسعاف الطفـل وأخذ رجال الشرطـة أمه للتحقيـق معها، فكانـت المفاجأة أنهـا اعترفت بأنها كانت مع رجل غريب وتركت ابنها مع الخادمـة، وكررت هذا الاعتراف أمام الخادمـة، فمـا كان مـن النيابـةإلا أن أمـرت بالقبض عليها وعلى الرجل الذي اعترفت عليه وقدمتهمـا للمحاكمـة بتهمة الزنـا، إضافة إلى اتهامهـا وخادمتها بالإهمال الذي أدى إلى وفاة الطفـل المجنـي. وبتحويل القضيـة إلى محكمة الجنايـات أديـن كلٌ مـن الأم وصديقهـا بتهمة الزنـى بالتراضي وحكم عليهما بالسجن سنتين لكل منهما، كمـا أدانت المحكمـة الأم بالإهمال الذي أدى إلى وفاة ابنها وحكمت عليها بالسجن شهريـن، وحكمـت على الخادمة بنفـس التهمة بالسجن شهرين مع الإبعاد.

مع سير الدعوى ومرور الوقت ذهبت الصدمة عـن الأم، وشعرت بأنها ورطـت نفسها والرجل بتهمة أردت بهما في السجن، فقامت باستئناف الحكـم حيث قالـت أنها كانت في طـور الإعداد للزواج من المتهم الثاني، وأنه لم تكن على علاقة غـير شرعيـة به، بـل أنهـا كانت مخطوبـة له، وهمـا يستكملان الأوراق لعقـد القران، وقدمت المتهمـة للمحكمة ورقة تفيـد بإجرائها للتحاليل المطلوبـة مـن العروسـين كشـرط لإتمـام عقد الـزواج، مشيرة أن الورقة تثبـت إجراءها لهذه التحاليـل قبـل فترة بسيطة من وقـوع الحادثة، مما يثبـت أنها كانت بصدد الـزواج من المتهم الثـاني. خففت المحكمة الحكم عن المتهمين إلى سنـة ليس لأنها كانت بصدد الـزواج من المتهم الثـاني فالخطوبة ليست زواج وهي ليست مبرراً للزنـا، ولكن لأنها لا قت أقسـى عقاب يمكن أن يصيب أما.

دفعت نحو أربعة ملايين درهم ومصوغاتها للتخلص من عاشق ابنتها

كانت تتنهد بحرقة ويكسو الأسى وجهها كلما نظرت ألى ابنتها والأيام تتفلت منها دون ان تستطيع بناء أسرة وتكون زوجة وأما كقريناتها من الفتيات، ولم تكن تتحرج من البوح بما تكابده من قلق على ابنتها، وكثيراً ماكانت تسأل صديقاتها عما يعيب ابنتها، أليست جميلة ومتعلمة وتشغل مكانة مرموقة، ألم يتسابق الخاطبون إليها، إذا لماذا لم تتزوج حتى الآن، ماهو سر فشل كل مشروع زواج تبدأه، كانت صديقاتها تحدثنها عن القسمة والنصيب، وفي إحدى الجلسات أسرت لها إحدى صديقات ابنتها أن الأمر غير طبيعي، ولا بد وأن الفتاة مسحورة وأنها ستسعى في علاجها.

لم تتأخر كثيراً قبل أن تعود لتخبرها أن جنياً من أكابر قومه يرغب بالزواج من الفتاة، وهو لن يدعها تتزوج من سواه، وهو من يفشل زواجها ممن يتقدمون لخطبتها، وقالت إن المطوعة التي تعرفها أخبرتها بذلك وأكدت لها أنها تستطيع تخليصها من ذلك الجني العاشق، وتفتح لها نصيبها مع أي شخص ترغب به من بني الإنسان. ليس هذا وحسب بل أخبرتهم أن المشاكل اليومية البسيطة التي يعانون منها كأي أسرة، هي بسبب سحر قام بعمله لهم رجل وسيدة من دمهم وليسوا غرباء عنهم.

كانت عيناها تلتمع ببريق الغير مصدق وهي تحكي لهم كيف رأت صورة منزلهم وصورهم في إناء الماء الذي قرأت عليه المطوعة لكي تكتشف أسباب ما يحدث لهم، وأكدت لهم أنها رأت السحر الذي عمل لهم ودفن في منزلهم، ولكنهم لم يسمحوا لها أن ترى مكان دفنه، وقالت إن المطوعة أخبرتها عن تلبس الجن في أركان المنزل ومقتنياتهم، وعليها أن تخرجه لكي تتخلص من النكد في المنزل، وتستطيع تزويج ابنتها. ثم خفضت نظرات عينيها وهي تقول أن هذه المطوعة للأسف تأخذ الكثير من المال مقابل خدماتها، وطلبت مليون درهم لإنهاء جميع مشكلات العائلة، وأضافت أن هناك بعض الأشياء في المنزل عليهم أن يتخلصوا منها، ويرسلوها للمطوعة كي تقرأ عليها وتخرج منها الجن، أما هذه الأطقم فهي مصوغات ذهبية تعود للفتاة ووالدتها وتصل قيمتها إلى أكثر من 700 ألف درهم.وبالفعل سارعتا لإعطائها المصوغات الذهبية بهدف الخلاص من لعنتها، كما أعطتها الفتاة كل ماتملك من مال واستكملت مبلغ المليون درهم بقرض بنكي.

لم تتركهم طوال الفترة التالية، فكانت تحادثهم يومياً تقريباً لطمأنتهم على ماتم تحقيقه، كما كانت تأتي لهم بزجاجات ماء أو عسل تقول أن المطوعة قد قرأت عليه، وتعطيهم التعليمات حول استخدامه، وبعد فترة ليست بالطويلة جاءت لتخبرهم أن سحر المنزل قد انتهى وهي تريد الآن تخليص الفتاة من الجن العاشق، ولأنه قوي وسيد قومه فإن الأمر شديد الصعوبة وسيكلفهم مليونين و700 ألف درهم،رفضت الأم الأمر بشكل نهائي، فالمبلغ مبالغ به جداً وهن لا يملكنه، ولكنها قالت لهم إن عليهم دفع المبلغ وإلا فإن الجن لن يتركوا الفتاة وشأنها بعد أن كشفت أمر سيدهم، وأضافت أنها لن تستطيع أن تخبرهم عن مدى فداحة الضرر الذي سيحوق بالفتاة إن لم يدفعوا المبلغ، وأن لسانها لن يستطيع وصف الحال الذي ستؤول له، ونصحتها ببيع منزلها لكي تتمكن من تأمين المبلغ المطلوب.

حاولت الأم بيع منزلها بكل الطرق ولكنها لم تتمكن من ذلك لأنه منزل شعبي وهبته لها الحكومة ولايمكنها التصرف به بالبيع، فذهبت إلى المرأة والرعب يملأ عينيها من المصير الذي ينتظر ابنتها، وكل ما تعرفه عن هذا المصير أن لا أحد يستطيع أن يصفه لها لبشاعته. ولما أخبرتها عن استحالة بيع المنزل وتأمين المبلغ، صمتت السيدة قليلاً ثم قالت أنها تحبها و تعتبر الفتاة كشقيقة لها، ولذلك فإنها ستقوم بتسديد المبلغ بالنيابة عنهما حتى لا تصاب صديقتها بأذى، ولكن على الأم أن تكتب لها وصلا بالمبلغ، مؤكدة أنها لن تطالبهم بالمبلغ حتى بعد عشرين عاماً، وأن إيصال الأمانة هو فقط لحفظ الحقوق فالحياة فيها موت وحياة.

وماهي إلا أيام حتى جاء الأم إعلان من المحكمة بأن تلك السيدة رفعت عليها قضية تنفيذية لمطالبتها بأداء مبلغ إيصال الأمانة، في تلك اللحظة فقط أدركت أنها كانت ضحية لعملية نصب متقنة، فسارعتا لتقديم بلاغ إلى النيابة العامة التي سمحت لهما بفتح البلاغ بعد أن قدمتا لها نسخة من الرسائل والحوارات التي تمت بين الطرفين حول الموضوع، وبالتحريات تبين أن المشكو ضدها لها سوابق مشابهة، والغريب أنها أنكرت معرفتها بهما رغم وجود قضية تنفيذية بينهما.

ومن جهة أخرى أقامت الفتاة ووالدتها دعوى أمام المحكمة المدنية طالبتا فيها الحكم ببطلان وصل الأمانة واعتباره باطلا لصوريته صورية مطلقة وليس له أصل من أي نوع من التعاملات المالية، كما أنه تم بالغش والتدليس والاحتيال.

لم تنته القضية من ساحات المحاكم الجزائية والمدنية، ولا زالت هذه الأسرة مهددة بفقد منزلها في خدعة ومن أجل لا شيء، ولا يزال بيننا كثيرون مهددون بمثل هذا المصير، فعدم الرضا بقدر الله هو السبب الرئيسي الذي يوقع الناس بين براثن المشعوذين والمحتالين.

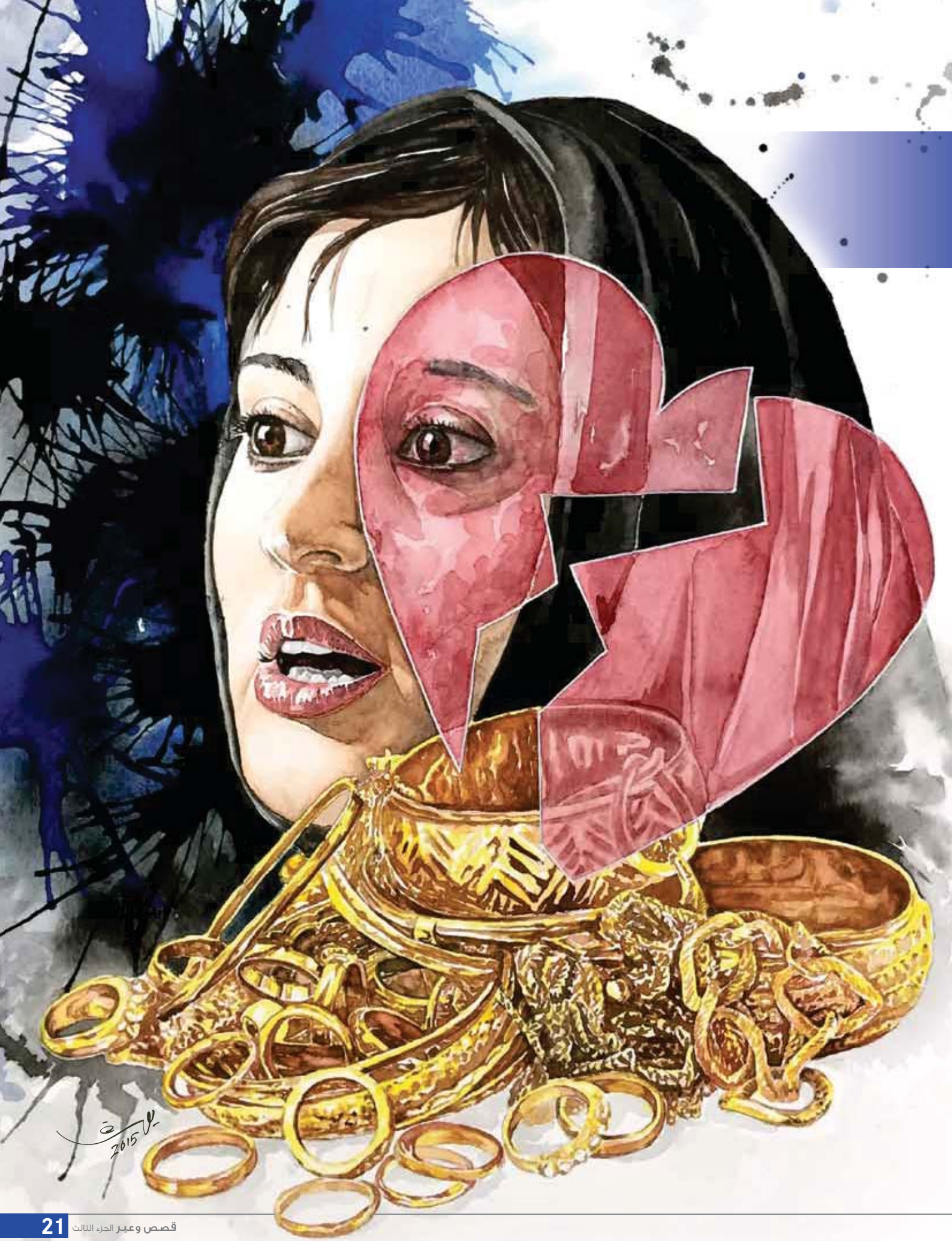

طفل يعلن عن أمنيته قتل والده

كان أقسى ما في القضية تلك الجملة التي تضمنها تقرير الطب النفسي الخاص بطفله، والتي يقول فيها إن ابنه لايحبه ويتمنى لو يستطيع قتله، رغم إن سبب الواقعة كانت اشتياقه لابنه الوحيد ورغبته في رؤيته بعد أن منعته طليقته من ذلك، فكان أن اعترض طريق سيارتها بسيارته لتتوقف، وعندما توجه نحوها كانت قد أغلقت الأبواب لتحول دون لقائه بابنه، مما أشعل غضبه ودفعه إلى كسر زجاج النافذة القريب من الطفل ليتمكن من رؤيته واحتضانه.

بدأت قصته عندما أعلن عن نيته الزواج من أخرى، فهذا حق أعطاه له الشرع خاصة أن زوجته الأولى أكبر منه بأكثر من عشر سنوات، كما أنها لم تنجب له سوى طفل واحد وهو يريد المزيد من الأبناء، وهو متأكد أنها لم تتزوجه إلا طمعاً بالحصول على جنسيته، وما إن نالت بغيتها حتى غيرت معاملتها له وأصبحت تهمله ولا تهتم بشؤونه. أما زوجته فقد ثارت معلنة أنها لن تجعله يرى يوماً واحداً هانئاً بعد أن اتخذ هذا القرار، وكان أول مافعلته أن رفعت عليه قضية طلاق للضرر حصلت بموجبها على جميع حقوقها المالية إضافة إلى حضانة الصغير وما استتبعه من نفقة وسكن وسيارة وخادمة.

لم يستسلم لقرار المحكمة مؤكداً أنه معسر ولا يستطيع تسديد ماقضت به المحكمة من نفقات، واستخرج تقريراً طبياً يوضح أنه من ذوي الإعاقات، ورغم انها طعنت في التقرير مؤكدة أنه طبيعي وليس في جسده من بأس، إلا أن التقرير الطبي كان واضحاً، كما أنه كان يأتي إلى المحكمة وهو على كرسي متحرك مؤكداً أنه أصيب بمرض منعه من السير على قدميه والحصول على رزقه، وبالتالي فهو معسر ولن يتمكن من دفع النفقات التي قضت بها المحكمة. أما هي فقد قررت أنها لن تمكنه من رؤية ابنه مادام لن ينفق عليه، وامتنعت عن تنفيذ حكم الرؤية التي قضت به المحكمة.

حاول كثيراً أن يجبر طليقته على تمكينه من رؤية ابنه ولكنها كانت ترفض وكانت في كل موعد رؤية تسوق حجة مختلفة حتى لا تنفذ القرار، وفي يوم الحادث شاهدها في سيارتها مع ابنه، فانحرف بسيارته لتعترض طريق سيارتها وأجبرها على التوقف، ثم نزل إليها وحاول فتح السيارة للوصول إلى ابنه والحديث معه ولكنها كانت قد أقفلت الأبواب من الداخل، فأخذ يطرق النافذة بقوة وعنف حتى كسر النافذة، فقامت بالهرب من المكان وتوجهت إلى الشرطة حيث تقدمت ببلاغ ضده متهمة إياه بتعريض حياتها وحياة ابنها للخطر بانحرافه أمام سيارتها بطريقة مفاجئة، إضافة إلى قيامه بكسر نافذة سيارتها وترويعها وابنها.

وبعد خروجها من قسم الشرطة توجهت إلى عيادة الطب النفسي حيث عرضت ابنها على الأطباء وطلبت تقريراً بحالته، حيث كان الصغير يعاني من خوف شديد نتيجة الحادث، وتحدث الطفل عن الواقعة للأطباء واصفاً والده بالقسوة، وأعلن أنه لا يحبه ولا يريد أن يراه ويتمنى لو يستطيع قتله. وفي المحكمة الجزائية تمت محاكمته بتهم تعريض حياة طليقته للخطر وإتلاف زجاج سيارتها وعدم الالتزام بقانون السير والمرور إضافة إلى تهمة عرقلة حركة السير، تقدمت هي كمدعي بالحق المدني، وحكمت المحكمة الابتدائية بإدانته بجميع التهم المسندة إليه وقضت بتغريمه ألف درهم عن كل من التهمتين الأولى والثانية، وخمسمائة درهم عن كل من التهمتين الثالثة والرابعة. وفي محكمة الاستئناف تم تعديل الحكم إلى معاقبته بغرامة ألف درهم عن التهم الأولى والثالثة والرابعة للارتباط، مع تأييد الحكم بغرامة ألف درهم عن التهمة الثانية وهو الحكم الذي أيدته محكمة النقض مع إحالة الادعاء المدني إلى المحكمة المدنية المختصة.

وبعد أن أصبح حكم الإدانة الجزائي نهائياً تقدمت بدعوى أمام المحكمة المدنية وطالبت بإلزام طليقها بان يؤدي لها 150 ألف درهم تعويضاً عن الأضرار الأدبية والمادية التي أصابتها نتيجة الحادث، حيث ادعت أنها أصيبت بخوف شديد لازمها لأكثر من أسبوع نتيجة الحادث، إضافة إلى الحزن الذي أصابها نتيجة الصدمة النفسية التي أصابت ابنها، وكذلك تضرر سمعتها بعد أن أوقفها في الشارع وتعامل معها بتلك الطريقة أمام الناس، من جهته قدم المدعى عليه فواتير تؤكد قيامه بإصلاح سيارتها في نفس اليوم، وبناء عليه قضت المحكمةالابتدائية بإلزام المدعى عليه بأداء خمسة آلاف درهم تعويضاً أدبياً ورفضت القضاء بالتعويض المادي كون المدعى عليه قام بإصلاح الضرر الذي ألحقه بالسيارة. وفي محكمة الاستئناف تم تعديل التعويض إلى مبلغ 15 ألف درهم.

المحكمة تلزم موظفاً بتعويض صاحب عمله عن خيانته للأمانة

انبهر الشاب منذ وصوله الدولة بتفاصيل المدينة الحديثة المختلفة كلياً عما اعتاد عليه في قريته الصغيرة، فكل شيء يزخر بالرفاهية والروعة، ولا يحتاج لكي يعيش الحياة كما يجب سوى أن يقتني المال. كانت هذه الفكرة تسيطر على ضميره بالتدريج حتى أصبح المال هو شغله الشاغل، كان يدير المحل المملوك لابن قريته فيحسده على المبالغ التي يقبضها ويتمنى لو استطاع هو الحصول عليها، دون أن ينظر حتى إلى حقيقة أن صافي الربح هو نسبة صغيرة من الأموال التي تدخل إلى الخزينة بعد خصم ثمن البضاعة وأجرة المحل وفواتير الاستهلاك اليومي. كما أنه لم يفكر أن ابن قريته لم يستطع أن يمتلك هذا المشروع إلا بعد سنوات غربة استهلكت معظم سنين عمره.

بدأ الشاب يفكر في طريقة تزيد دخله بسرعة تسمح بأن يكون له محله الخاص بأسرع وقت ممكن، فدخله من المحل لن يحقق له حلمه حتى بعد عشر سنوات على أقل تقدير. ولذلك بحث عن طريقة مجدية تدر عليه مايحتاج إليه من مال، فكان أن توصل إلى القيام ببيع البضائع بسعر عال للزبائن، ثم تسجيلها في المحل بسعر أكبر بفواتير مزورة تتضمن تغييرات غير ملحوظة برمز الفاتورة، وكان ينفذ هذه العملية كلما كانت طبيعة الزبون ونوع البضاعة تسمحان بهذا التلاعب.

لم يحسب الشاب حساباً لإمكانية كشف سره، ولكن في أحد الأيام وبعد أن باع بضاعة لأحد الزبائن بسعر معين، اضطر للخروج في أمر هام، وكان صاحب المحل موجودا وقد سمح له بالخروج باعتباره سيحل مكانه في تقديم خدمات المحل للزبائن. وكان أن عاد الزبون إلى المحل لاستبدال البضاعة التي لاحظ فيها عيباً ما، وعند مراجعة صاحب المحل للفواتير للتأكد من كون البضاعة خرجت من محله، وجد فاتورة بنفس اسم الشخص وبياناته، وكذلك نوع البضاعة مع اختلاف بسيط في الرقم التسلسلي للفاتورة، واختلاف أخر بسعر البضاعة الذي كان أقل بكثير من السعر المسجل في الفاتورة التي يحملها الزبون، كما لاحظ ان السعر الموجود في الفاتورة مبالغ فيه جداً بالنسبة لنوع البضاعة وجودتها.

وخلال نقاش صاحب المحل مع الزبون، حضر الموظف فقام الزبون بالصراخ مؤكداً أنه هو من باعه البضاعة. ورغم حيرة صاحب المحل لإصرار الزبون على اتهام الموظف، وعدم تصديقه خيانة ابن قريته له، لكنه وافق على الذهاب إلى الشرطة حيث يمكن التأكد أي منهما يقول الصدق، وهناك أحيل الاثنان للمختبر حيث تمت مضاهاة خطوطهما مع الخط الذي كتبت فيه الفواتير، ليتبين أن الفاتورتين كتبتا بخط الموظف، وبناء عليه قررت النيابة العامة إحالته إلى محكمة الجنح بتهمتي التبديد والتزوير في محررات عرفية، وحكم عليه بدفع خمسة آلاف درهم غرامة، وقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم.

من جهته قرر صاحب المحل الحصول على حقه الخاص من الشخص الذي خان ثقته وسرق مال زبائنه باسمه، ولأن المحاكم الجزائية تقتص لحق المجتمع وتعاقب جزائياً، فقد توجه إلى المحكمة المدنية باعتبارها المختصة بتعويض الأفراد سواء كانوا حقيقيين أو اعتباريين، حيث طلب إلزام موظفه السابق أن يعوضه عن الأضرار المالية والأدبية التي أصابته نتيجة قيامه بالحصول على مبالغ إضافية من زبائن محله وتزوير الفواتير الخاصة بذلك والتلاعب بأرقامها التسلسلية، مشيراً إلى أنه تكبد الكثير من المصاريف الخاصة بالاستعانة بمكتب محاسبة لتحديد قيمة المبالغ التي تم الاستيلاء عليها من قبل المدعى عليه والتي بلغت 22 ألفا، والمبالغ التي أنفقها على المحامين، إضافة إلى الإساءة إلى سمعة محله من خلال البيع بأسعار تفوق السوق بكثير والألم النفسي الذي أصابه نتيجة خيانة ابن قريته له بعد أن استأمنه على ماله.

من جهتها قضت محكمة أبوظبي الكلية الابتدائية بإلزام الموظف المدعى عليه بمبلغ 75 ألف درهم تعويضاً عن الأضرار المالية والمعنوية التي أصابت صاحب العمل المدعي.

2015

لم يتجاوزا الخامسة عشر وتعارفا على تويتر لتنتهي علاقتهما في مركز التأهيل

كانت تقضي معظم ساعات يومها وعيناها على هاتفها المتحرك تتنقل من خلاله بين مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، ورغم أنها لم تتم الخامسة عشر من عمرها بعد، إلا أن أي من والديها أو أشقائها لم يفكر ولو لمرة أن ينظر إلى جهازها ليعرف مع من تتحدث وماذا تقول، وتركت الأسرة ابنتها في ذلك العالم المخيف، العالم الافتراضي حيث لا شيء ولا أحد حقيقي. وفي ذلك العالم التقت به، هو أيضاً مجرد طفل في جسد شاب، فقد أتم للتو الخامسة عشرة من عمره.

كانت البداية على موقع « توتير» عندما طلب إضافتها ووافقت هي دون أن تعرف من هو وماذا يريد، فالمراهقون في ساحات العالم الافتراضي يكونون أكثر جرأة في الاقتراب من الأغراب والتفاعل معهم، وهنا تكمن خطورة الأمر، فكما حدث مع هذين الطفلين، تطور الحوار وتعمقت المشاعر وزادت الثقة بين الطرفين حتى أنهما تبادلا الصور الخاصة، ثم طلب رقم هاتفها، فصار الحديث يتم بينهما بشكل مباشر، وأصبحت المكالمات تطول حتى أن الليلي منها كان ينتهي بعد بزوغ الفجر.

لم تتوقف حدود العلاقة عند هذا الحد، بل تطورت نحو اللقاءات المختلسة، حيث يقضيان وقتا طويلا في مناطق منعزلة بعيداً عن الأنظار، بناء على طلبه، وبحجة الخوف من انفضاح أمرهما خاصة أمام أسرتها. ولم تكن هذه اللقاءات بريئة تماماً، فقد كان الصغيران يقلدان خلالها ماكانا يتابعانه من أفلام ومسلسلات مدبلجة، كما أنهما كانا يوثقان مايحدث بينهما بالصور، لتكون ذكرى لهما لما بعد الزواج كما أقنعها. وبعد فترة ظهرت حقيقة غرضه من هذه الصور، عندما طالبها بالمزيد وامتنعت، عند ذلك أشهر الصور في وجهها ليهددها إما أن تعطيه ما طلب أو سينشر هذه الصور على كافة مواقع التواصل الاجتماعي، ويسبب لها فضيحة تكون حديث البلدة، عند ذلك امتنعت عن الرد عليه وحجبته عن التواصل معها بأي طريقة.

وفي يوم الواقعة، وفق رواية الفتاة، جاء أمام منزلها بسيارة شقيقه الأكبر، وطلب منها الصعود معه بالسيارة وإلا سيفضحها بالصور التي لديه، وسيقتلها دهساً بالسيارة التي يقودها، فلم يكن أمام الفتاة إلا أن صعدت معه بالسيارة، حيث أخذها إلى إحدى المناطق المعزولة وهتك عرضها قبل أن يعيدها إلى منزل أسرتها وهي في حالة انهيار وبكاء شديد، وبينما هي في هذه الحالة النفسية السيئة، حكت لوالدتها كل ما حدث معها، فتم تقديم بلاغ بالقضية وقبض عليه حيث وجهت له النيابة العامة تهم هتك عرض المجني عليها بالإكراه، وتهم خطف المجني عليها وتهديدها بإزهاق روحها، وكان ذلك مصحوباً بطلب مرافقتها له خارج مسكنها بقصد الاعتداء على عرضها، إضافة إلى تهمة قيادة على الطريق العام دون ان يكون حاصلاً على رخصة قيادة.

وفي محكمة الجنايات، برأت المحكمة المتهم من تهمة الخطف وعدلت تهمة هتك العرض بالإكراه، حيث أدانته بتهمة هتك العرض بالرضا، وبتهمة القيادة بدون رخصة، وحكمت عليه بالإيداع في مركز إصلاح وتأهيل الأحداث، وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف، كما أيدت محكمة النقض ماذهبت إليه المحكمة الابتدائية من براءة المتهم من تهمتي الخطف وهتك العرض بالإكراه، مؤكدة عدم وجود دليل على التهديد الذي ادعته المجني عليها، مشيرة إلى أن أركان جريمة الخطف غير متوفرة، كونها صعدت معه إلى السيارة من مكان قرب منزلها وفيه عدد كبير من الناس، وكان يمكنها الاستغاثة بهم في حال حاول المتهم إجبارها على الصعود معه. وأضافت المحكمة أن طبيعة العلاقة بين المتهم والمجني عليها قبل يوم الواقعة، والتي اعترفت بها المجني عليها كما أقر بها المتهم، توحي بأن هتك عرض المجني عليها حدث برضاها وموافقتها، وأوضحت محكمة النقض أن الكدمات التي تحدث عنها التقرير الطبي، لا يعدو أكثر من قرينة لا ترتقي إلى مرتبة الدليل، وهي لا تبدد الشك في كون الواقعة تمت برضا المجني عليها، وبما أن الشك يفسر لصالح المتهم فإن محكمة النقض أيدت محكمتي الجنايات والاستئناف في ما ذهبت إليه.

انتقاماً لتسببه في إنهاء خدماته

عامل يجرح نفسه ليتهم مشرف العمال بمحاولة قتله

كان يشعر أن شيئاً ما يحدث حوله، فجميع عمال الموقع يتهامسون كلما مر بالقرب منهم، ولم يفهم حقيقة الأمر حتى صرح له أحدهم بأن إشاعة قوية جاءت من المقر الرئيسي للشركة تقول إن خدماته ستنهى قريباً وأنهم سيقومون بتسفيره وإعادته إلى موطنه. في ذلك اليوم لم يستطع النوم، فإن إنهاء خدماته بعد فترة قصيرة من التحاقه بالعمل هو بمثابة مصيبة بالنسبة له، خاصة أنه المعيل الوحيد لوالديه وأشقائه الصغار إضافة إلى عائلته الصغيرة المؤلفة من زوجة وطفلين، ولايمكن له التفكير بالعودة إلى وطنه قبل أن يؤمن لهم مصدر رزق كاف وثابت، وإلا فإنهم سيعودون جميعاً إلى دوامة الفقر والحاجة التي اعتقد أنه قد خرج منها للأبد.

قضى تلك الليلة وهو يفكر في مخرج يساعده على مواصلة عمله، وأخذ يستعرض من حوله بحثاً عن شخص يساعده في إقناع الشركة بالإبقاء عليه، وهداه تفكيره إلى التحدث في الأمر مع مشرف العمال في الموقع والتوسل إليه أن يتحدث مع المهندس المشرف على المشروع ليبقي عليه، وبالفعل ذهب إلى المشرف في غرفته بينما كان يستعد للنوم، وحدثه بما أراد، ولكنه فوجئ به وهو يسخر منه ومن أدائه وبأنه لا يملك المهارة اللازمة لأداء مهام عمله، فشعر العامل بأن المشرف هو الذي تسبب بإنهاء خدماته فصرخ به متهماً إياه بالكيد له لكي ينهي عمله ويأتي بأحد من أقاربه أو معارفه، ولكن المشرف أخذ يواصل سخريته من عمله وضعف بنيته وأنه لا يستطيع أداء أي عمل.

في تلك اللحظة أخذ العامل سكينا كان موضوعا بالقرب منه، وأشهره في وجه المشرف طالباً منه مرافقته للقاء المهندس والشهادة أمامه بمهارته واتقانه لعمله، ولكن المشرف واصل سخريته منه، واصفاً إياه بأنه أضعف من أن ينفذ تهديده، لن يرافقه لأي مكان ولن يشهد بما يخالف الحقيقة، وكان غضب العامل يزداد ومع ذلك عجز عن تنفيذ تهديده وطعن المشرف فقام بدلاً من ذلك بضرب نفسه بالسكين ثم ركض من الغرفة وهو يصرخ متهماً مشرف العمال بأنه حاول قتله.

لم يوفق العامل بما خطط له، فقد لازمه سوء الحظ متمثلاً بأحد العمال الذي كان يراقب مايحدث وشاهده وهو يجرح نفسه ثم يركض، وشهد أمام النيابة بذلك، وبمواجهة العامل بشهادة زميله اعترف المتهم بصحة أقواله مبرراً مافعله بأنه كان يحاول إلصاق تهمة جنائية بمشرف العمال ليتم إبعاده عن الدولة انتقاماً منه لتسببه في إنهاء الشركة لخدماته. وبناء عليه قررت النيابة العامة في أبوظبي إحالة العامل إلى محكمة الجنح بتهمتي التهديد بالسلاح الأبيض ومحاولة الانتحار، حيث حكم عليه بالسجن ستة أشهر والإبعاد، وهو الحكم الذي تم تخفيضه في محكمة الاستئناف إلى ثلاثة أشهر والإبعاد.

سرق حاسوب زميلته وطالبها بـ200 ألف درهم مقابل عدم نشر صورها على شبكات التواصل الاجتماعي

اعتقد أنه احتاط لجريمته جيداً، وأنه استعد لأي احتمال قد يؤدي إلى كشف أمره، والخطة بسيطة ملخصها الحصول على حاسوب زميلته في العمل، مع ما يتضمنه من صور ومعلومات خاصة عنها، ثم تهديدها بنشر تلك المعلومات من خلال رسائل هاتفية من خارج الدولة ليبعد عنه الشبهات، وفي النهاية يحصل على مبلغ 200 ألف درهم دون أن تستطيع إثبات التهمة عليه. بل ربما كان متأكداً أنها في الأصل لن تبلغ عن الواقعة حتى لا تحدث أي إثارة حولها وهي التي عرف عنها التحفظ الشديد، خاصة أنها ثرية وأن المبلغ الذي يطلبه لايذكر بالنسبة لها، ولكن مالم يتوقعه أن تكذب ظنونه وتوقعه في شر أعماله.

في البداية لم تكترث للرسائل التي كانت تصلها من هاتف متحرك يحمل رقما غير إماراتي، يطالب مرسلها أن تدفع له مبلغ 200 ألف درهم درءا للفضيحة التي ستصيبها إن نشر مالديه حولها، فقد سمعت كثيراً عن الاحتيال عبر الرسائل الهاتفية خاصة تلك التي ترد من أرقام غير محلية، كما أنه ليس في حياتها شيء تخشى أن تفتضح فيه. ولكن بعد أيام أصبحت الرسائل أكثر وضوحاً، فقد تحدث مرسلها عن صور خاصة بها وقعت بين يديه ويهددها بأن ينشرها عبر شبكة الانترنت والانستغرام وغيرها من وسائل التواصل الإجتماعي إن لم تستجب لطلباته وتدفع المبلغ المطلوب.

لم يكن من الممكن بعد ذلك أن تهمل تلك الرسائل، فحاولت الاتصال بالمرسل ولكنه لم يرد على اتصالها، فأرسلت له رسالة تسأله عن الصور التي يتحدث عنها ومصدرها، فجاءها الرد مرفقاً بإحداها، وكانت الصدمة أن الصورة فعلاً لها وهي تذكرها جيداً، بل وتذكر أنها كانت قد خزنتها على جهاز حاسبوها الذي سرق من سيارتها قبل أشهر، وكانت في الجهاز صور كثيرة خاصة لها لا يمكن أن تقبل أن يتم نشرها على الناس، خاصة وأنها محجبة، وتلك الصور كانت تظهرها بدون حجاب وبالملابس التي اعتادت ارتداءها في السهرات والحفلات النسائية، ولم يخطر لها رغم شدة حيطتها وتحفظها أن وضع صور أو معلومات خاصة على الأجهزة الشخصية من حواسيب وهواتف متحركة يفقدها خصوصيتها حيث يمكن أن تتعرض هذه الأجهزة للسرقة أو الضياع، فيصبح ما تعتبره خاصاً في يد الغير ورهن معاييره الأخلاقية.

كانت حيرتها كبيرة بين الخضوع لتهديده أو الإبلاغ عن الواقعة، خاصة وأنه هددها بأن ينشر الصور فور علمه بتوجهها إلى الشرطة، ولكن من يضمن لها إن هي أعطته المبلغ أن يسلمها الصور ولا يطمع بها وتكون هذه الصور طريقه لاستدرار مالها على فترات متتالية. ولذلك قررت أن تضع الأمر بين يدي الشرطة على أن لاتفصح عن ذلك أمام أي أحد مهما كان قريباً منها، حتى لا يصل الخبر إلى الشخص الذي يهددها فينفذ تهديده.

طلبت منها الشرطة مجاراة مرسل التهديدات والاتفاق معه على طريقة للاستلام والتسليم، وهو ماقامت به لتفاجئ بأن من قبض عليه هو أحد زملائها في العمل، كما تم العثور معه على شريحة هاتف للرقم الذي كان يرسل منه الاتصالات ويعود إلى دولة مجاورة، كما عثرت معه على الحاسوب المسروق. وفي المحكمة ادعت هي بالحق المدني مطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها نتيجة سرقته لحاسوبها واستيلائه على صور خاصة بها وتهديدها، بينما أنكر هو كل التهم المسندة إليه مؤكداً انه لم يسرق حاسوبها وأنها هي من أعطته إياه ليصلحه، كما أنكر أن يكون قد هددها. لكن المحكمة لم تأخذ بأقواله وحكمت عليه بالحبس شهرا عن سرقة الكومبيوتر المحمول من سيارة المجني عليها والحبس ثلاثة أشهر إضافية عن تهمة الابتزاز مع تحويل القضية إلى المحكمة المدنية للنظر في جزئية التعويض الذي تطلبه المجني عليها.

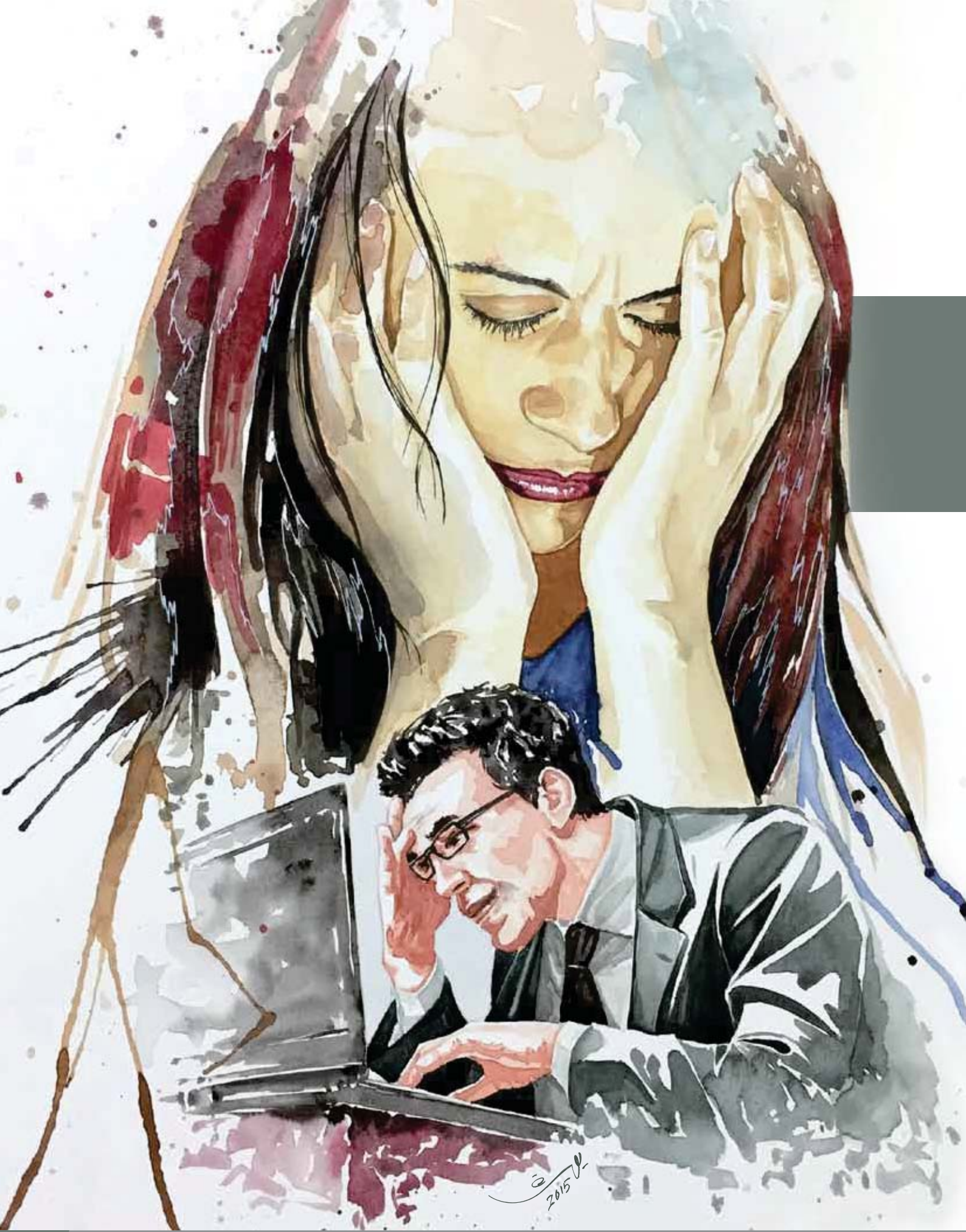

أحبت زوج خالتها وهربت معه من بلدهما ففرقتهما محكمة أبوظبي

كانت تنتمي لواحدة من العائلات الكبيرة في موطنهما، وقد استقرت اسرتها في أبوظبي منذ سنوات طويلة واستطاعت تكوين ثروة لا بأس بها، ولكن من جهة أخرى كان المحيط الاجتماعي للعائلة في أبوظبي محدود جداً لكونها من العائلات المحافظة، ولمحدودية العائلات المقيمة في الدولة من نفس الجنسية، وجدت أنه من الأفضل أن تنتقل ابنتهم التي أصبحت شابة وفي عمر الزواج، إلى موطنهم الأم حيث فرص اختيار شريك حياتها ستكون أكبر هناك. وبالفعل انتقلت الفتاة إلى بيت جدها في بلدها واستقرت لديهم.

شعرت الفتاة بالغربة في موطنها، فقد تربت طوال حياتها في أبوظبي، ولم يكن لها في بلدها أي صديقة، حتى أن علاقتها بقريباتها لم تكن وطيدة فقد تربوا بعيداً عن بعض، حتى اهتماماتهن وأفكارهن تختلف عما يجول في خاطرها هي، فكانت وكأنها وهي في موطنها، غريبة بين أغراب، وتحن إلى بيتها وأهلها في أبوظبي. ومن بين كل هؤلاء كان منزل خالتها ملاذها الأول، فقد كانت خالتها التي تكبرها بحوالي 6 أو 7 سنوات هي الأقرب إليها، ربما لأن والدتها أوصت شقيقتها الصغرى برعاية ابنتها، فتقربت الخالة من ابنة أختها وقربتها إليها لتكونا صديقتين، فكانت الفتاة تقضي معظم يومها في منزل خالتها.

لم تكن الخالة متفرغة تماماً لابنة أختها، فقد كانت زوجة وأما لطفلين، وخلال انشغالها في أعمال المنزل كانت تطلب من زوجها أن يجالس الفتاة ويتحدث إليها حتى لاتمل، ونتيجة هذا التقارب حدث مالم يخطر على بال أحد، وهو ماحذر منه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عندما قال « الحمو الموت». لقد تقاربت الفتاة مع زوج خالتها أكثر مما ينبغي، فكان أن أحب كل منهما الآخر، واتفقا على الزواج، ولكن كيف وهما محرمان على بعضهما فلا يجوز الجمع بين الفتاة وخالتها، وحتى إن طلق الخالة فإن أسرتها لن تسمح بهذا الزواج مهما حدث. وبعد تفكير قررا الهرب معاً وعقد قرانهما على يد مأذون. ولكي يبتعدا تماماً عن الأسرة قررا الإقامة في أبوظبي حيث حصل كل منهما على وظيفة.

اعتقد الزوجان أنهما أصبحا بعيدين عن يد عائلتهما، وأنهما إن حصرا حياتهما بين العمل والمنزل فلن يلمحهما أحد. ولكن مالم يخطر ببالها أن يستطيع والدها باتصالاته ونفوذه في موطنه أن يعلم بسفرهم وتوجههم إلى أبوظبي، ومن ثم يستطيع تحديد مكان عمل ابنته، فذهب إليها طالباً منها العودة إلى الأسرة وهجر زوجها لأن زواجها منه كان باطلاً، ولكنها رفضت وهددته بإبلاغ الشرطة إن تعرض لها ولزوجها، وشهرت بوجهه عقد الزواج.

لم يكن للأب الذي عاش معظم سنوات عمره في الدولة أن يقوم بأي أمر مخالف للقانون فيجد نفسه متهماً بعد أن عاش حياته متمتعاً بحسن السمعة، لذلك قام بما كان عليه القيام به، وهو أن توجه إلى محكمة الأحوال الشخصية، وقدم عقد زواج الخالة وبنت الأخت طالباً القضاء ببطلان عقد زواج ابنته من زوج خالتها، ورغم أن الزوج ادعى أنه طلق الخالة لفظياً، وأن زواجه منها كان مبنيا على الخداع والتزوير، ولكن المحكمة لم تأخذ بأي من هذه الدفوع وقضت ببطلان عقد الزواج الثاني، وهو ما أيدته محكمة الاستئناف والنقض حتى أصبح حكماً باتاً. فذهب الأب إلى مكان عمل ابنته وأعادها إلى منزله عنوة بحكم أنها عادت إلى ولايته لكون زواجها باطلا.

لم يمتثل الزوج لحكم المحكمة ورفض الاعتراف به رغم أن الجميع أكد له أنه لن يستطيع شيئاً مع قضاء محكمة النقض، خاصة أنه كان حكماً يتوافق مع الشريعة والدين. فصار يذهب يومياً ليجلس تحت نافذة منزلها محاولاً رؤيتها والاطمئنان عليها. وفي أحد الأيام شعر بحجر صغير يومى بجواره، وكان ملفوف بورقة وقد كتب عليه كلمة واحدة « النجدة» وبجانبها كتب رقم شرطة النجدة «999» ، فعرف الرجل أن الفتاة تطلب منه أن يطلب شرطة النجدة وأنها في خطر. وبالفعل توجه إلى هناك وحدثهم بالأمر، فأخبروه أن لاصفة له للابلاغ، ولكن ولوجود احتمال خطر على حياة الفتاة توجهت دورية وطرقوا منزلها، وعندما خرج والداها أكدا أنهما بخير، فطلبت الشرطة أن تراها للاطمئنان عليها، فتم احضارها أمام أفراد الدورية، وعندما سألوها قالت أنها تريد جواز سفرها الذي احتجزه والدها فرفضت الشرطة التدخل في هذه الجزئية بين أب وابنته خاصة في مثل هذه الظروف.

ذهب الرجل إلى قسم المساعدات القانونية يطلب أن يشيروا عليه بالتصرف القانوني الذي يجب عليه ليساعد الفتاة، فأجابه المختصون بأنه لم يعد زوجها والحقيقة أنه لم يكن كذلك يوماً لأن زواجه بها كان باطلاً، أولاً لأنه جمع بين فتاة وخالتها، والسبب الثاني أنه تم بدون موافقة وليها، ولذلك عليه أن ينساها ويحاول بدء حياته من جديد أو محاولة إعادة حياته السابقة مع الخالة إن قبلت العودة إليه.

دفع 50 ألف درهم لمحتال أوهمه بأنه ربح مليون درهم

تردد لحظة قبل أن يرد على الهاتف في خضم انشغاله في عمل هام، وعندما فوجئ بالمتصل يسأله عن رقم هاتفه وبياناته، رد عليه بغضب أنه هو من يتصل فكيف يسأل عن الرقم الذي اتصل به وبيانات صاحبه، فأجابه المتصل الذي كان يتحدث اللغة الانجليزية بلكنة أسيوية واضحة، برجاء أن يجيبه لكي يتأكد من الرقم وأنه لم يخطئ بالاتصال للأهمية القصوى، فأخبره بما أراد بصوت متململ، وما إن انتهى من سرد بياناته ورقمه حتى صاح الرجل على الجهة الأخرى من الخط بالتهنئة له لأنه الفائز الأول في المسابقة التي تعدها احدى شركات الاتصالات، والجائزة هي 500 ألف درهم.

ورغم أنه لم يشارك بأي مسابقة أو نشاط معلن فيه عن ربح لأي جائزة، إلا أن الحماسة انتقلت إليه، وعبر بسعادة عن امتنانه لمن نقل إليه خبر الربح. ولكن الشخص الآخر توقف للحظة وكان قد تذكر شيئاً، وطالب الرجل أن يتأكد من الرقم الموجود على شريحة رقم الهاتف، وأنه ينتهي برقمين محددين، وذلك للتأكد أنه هو مستحق الجائزة، وطمأنه بأنه الشخص المطلوب وفق بيانات كومبيوتر الشركة، ولكن ذلك للاحتياط خوفاً من وقوع الجائزة مع الشخص الخطأ، ثم شرح له أين يجد الرقم الذي عليه التأكد منه، ووعده باتصال بعد دقائق يكون خلالها قد فتح جهازه وتأكد من أنه صاحب الخط الهاتفي الفائز.

كم كانت سعادته غامرة عندما وجد أن أخر رقمين على بطاقة هاتفه مطابقين للأرقام التي أخبره عنها الرجل، وقد كان يجهل أن جميع الأرقام الموجودة على البطاقات الهاتفية تنتهي بنفس الرقمين، لذلك غمرته السعادة، وأمسك هاتفه لا يكاد يزح نظره عنه وهو ينتظر اتصال الرجل ليخبره أنه هو الفائز الحقيقي، وبالفعل ما إن سمع صوت الرجل حتى أكد له بحماسة وصوت عالي أن الرقمين صحيحين، فأدرك المتصل أن الحيلة انطلت على ضحيته، وطالبه بضرورة التكتم على الأمر إلى حين استكمال اجراءات استلام الجائزة، لأن شركة الاتصالات المانحة للجائزة تريد الإعلان عنها ضمن حملة إعلانية كبيرة.

ثم طلب منه لكي يستحق الجائزة أن يذهب إلى أحد المراكز التجارية التي ذكروها له وشراء أرصدة هاتفية بقيمة عشرة آلاف درهم، وتحويلها إلى أرقام تم تزويده بها، فقد أخبره أن الفائز يجب أن يكون قد قام بتحويلات أرصدة هاتفية عبر شركة الاتصالات بمبلغ معين، وهو لم يقم باستكماله، وينقصه 10 آلاف درهم ليكون مستحقاً للنصف مليون درهم، وبعد أن تم لهم ذلك طالبوه بأن يرسل لهم خمسة آلاف درهم رسوم الجائزة باسم شخص موجود في إمارة أخرى من خلال أحد مكاتب الصرافة، ثم عشرة آلاف درهم باسم آخر، إضافة إلى مبالغ صغيرة بمسميات مختلفة، وهو يقوم بكل التحويلات التي يطلبونها منه تحت تأثير حلم الثراء.

بالنسبة لهم كان ضحية مثالية عليهم أن لا يضيعوها من أيديهم، لذلك عاودوا الاتصال به ليزفوا إليه بشرى أن الشركة وجدت مبلغ 500 ألف قليلا بالنسبة للأثر الإعلاني الذي يريدون تحقيقه من خلال الإعلان عن الجائزة، ولذلك صدر قرار بزيادة الجائزة لتصبح مليون درهم، وطلبوا منه إرسال فرق الرسوم والضرائب، فامتثل لهم، ولم يشك بهم إلا عندما طلبوا منه تحويل ثلاثة آلاف درهم مصاريف جلسة تصويره خلال استلامه الجائزة ليتم استخدام الصور في الحملة الإعلامية عن الجائزة، وعندها فقط شعر أنه كان ضحية عملية احتيال، وأبلغ الشرطة بذلك.

وبعد التحريات والتحقيقات تم القبض على شخص من جنسية أسيوية كان هو من استلم التحويلات وظهرت صورته في كاميرا مكتب الصرافة، ولكن تبين أنه ليس هو الشخص الذي قام بالاحتيال، بل كان يستلم التحويلات لحساب أحد مواطنيه الذي غادر الدولة مؤخراً، وذلك مقابل تقاضي 100 درهم عن كل خمسة آلاف درهم يقوم باستلامها، وقد أخبره أن هذه الأموال تخص أصدقاءه وهو لا يستطيع أن يستلمها لأنه لا توجد لديه إقامة، وأكد أنه لا يعرف الشخص الذي يحول الأموال ولم يتصل به في يوم من الأيام، وأكد أنه أيضاً لا يعرف الرقم الذي كان يتصل منه المتهم الأول الذي يستلم الأموال لصالحه.

من جهتها المحكمة حاكمت المتهم الأول غيابياً والثاني حضورياً وحكمت على كل منهما بالسجن 3 أشهر والإبعاد عن الدولة بعد تنفيذ الحكم. ولكن ذلك لن يعيد للضحية أمواله التي ذهبت مع الهارب خارج حدود الدولة. ولكن الضحية أيضاً يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية، فوسائل الإعلام والجهات القانونية المعنية أطلقت تحذيرات كثيرة من هؤلاء المحتالين عبر الهاتف وعبر البريد الالكتروني، وأوضحت مراراً أن لا جوائز بدون أن يكون الشخص شارك بمسابقة، ولكن ذلك لم يمنع الكثيرين من الوقوع تحت براثن المحتالين، كما لن تحمي هذه القصة جميع قرائها من ذلك، فمنهم من قد يقول لنفسه إنه ربما يكون المتصلون بهم صادقين هذه المرة، فسوق المحتالين سيبقى عامراً بطمع الحالمين.

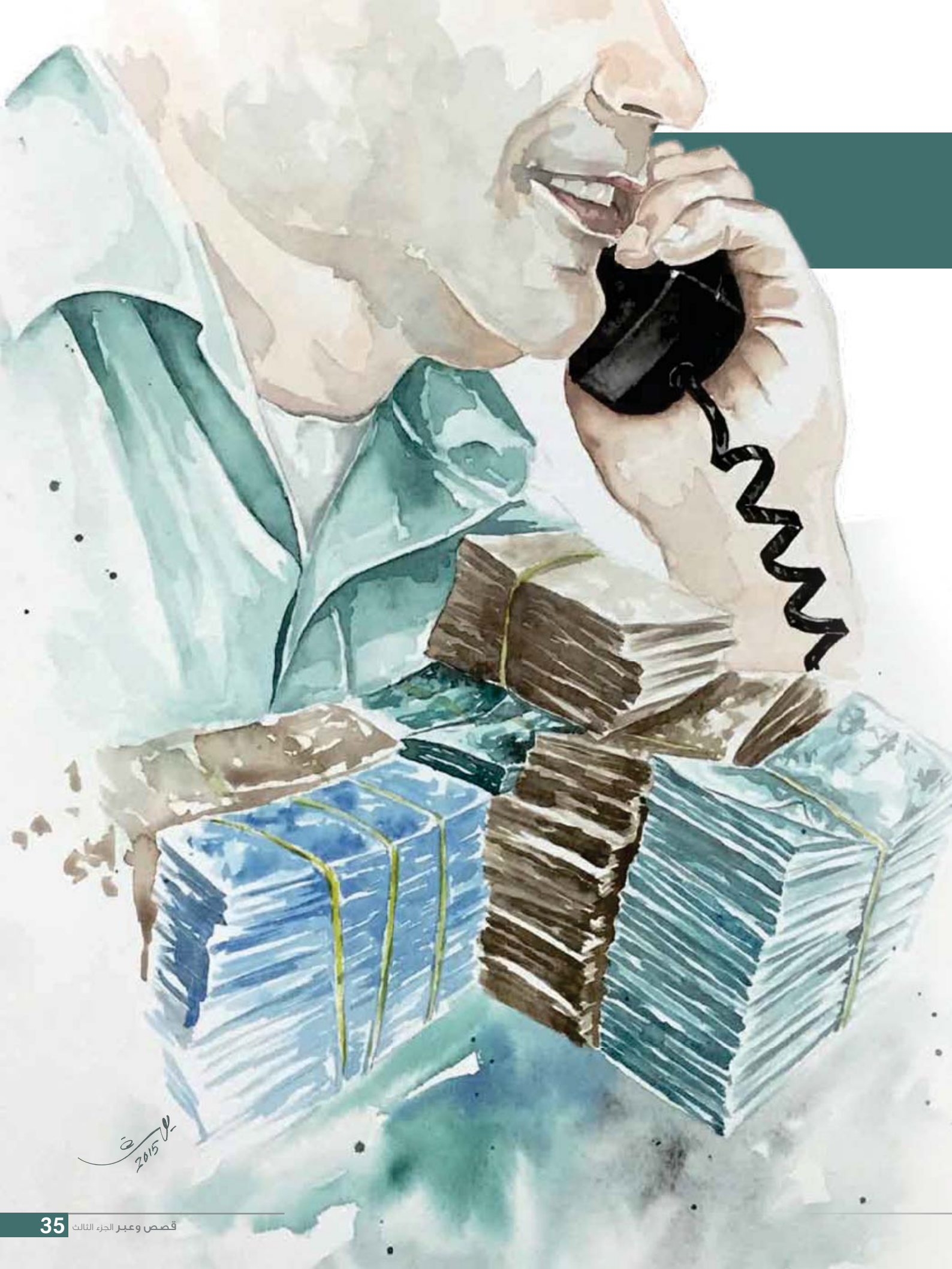

محكمة أبوظبي المدنية تلزم أبناء الزوج بالـ

كانت في ذلك اليوم على موعد مع إدارة التوجيه الأسري بدائرة القضاء في أبوظبي لحضور جلسة لمحاولة إصلاح ذات البين مع زوجها، وذلك أثر طلبها الطلاق منه للضرر مع المطالبة بما يترتب لها من حقوق شرعية. كما كانت مضطرة للسفر إلى إحدى إمارات الدولة لإنهاء بعض الشؤون الخاصة بعملها، ولهذا اتصلت بسائق إحدى سيارات الأجرة لتوصيلها، وبينما هي تنتظر وصول السيارة اتصل بها السائق ليخبرها أن عطلاً ألم بسيارته بما يمنعه من موافاتها وتوصيلها، فطلبت منه الحضور وتوصيلها بسيارتها الخاصة إلى المحكمة ثم إلى الإمارة الأخرى.

كانت هذه الأحداث عادية ويمكن أن تحدث مع أي شخص، ولكن ما حدث تالياً هو الذي أوصلها لتقف أمام المحاكم الجزائية والمدنية ضد زوجها وأبنائه، فعندما عادت إلى أبوظبي وبمجرد أن توقفت سيارتها فوجئت بأبناء وبنات زوجها يهاجمونها ويضربونها هي والسائق محدثين بهما عدة إصابات، ولم يتركوهما إلا بعد أن وصلت الشرطة لتأخذ الجميع إلى المركز، وهناك حضر زوجها ليقوم هو وأبناؤه باتهامها بأنها على علاقة غير مشروعة مع السائق وأنها كانت معه في السيارة بخلوة غير شرعية، وأن ذلك هو سبب ضربهم لهما، وأصر الجميع على توجيه هذه التهمة لها كما أصرت هي والسائق على توجيه تهمة الاعتداء بالضرب لأبناء زوجها.

وبإحالة القضية إلى محكمة الجنح أصر كلا الطرفين على التهم التي يوجهها للآخر، ورأت المحكمة أن تهمة تحسين المعصية والخلوة غير المشروعة ثابتة على المرأة وسائقها بناء على أقوال ابني الزوج اللذين شاهدوهما معاً في السيارة بدون محرم، وكذلك اعتراف المتهمين بذلك وبالتالي حكمت على كل منهما بالحبس شهرا، كما أدانت المحكمة ابني الزوج بتهمة الاعتداء على سلامة جسم السائق، وابنتي الزوج بتهمة الاعتداء على سلامة جسم زوجة أبيهما وحكمت على كل منهم بالحبس شهرا وغرامة ألف درهم، مع إيقاف عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للمتهمين جميعاً مراعاة للروابط العائلية بين زوجة الأب وأبناء زوجها، أما الادعاء المدني فقد تمت إحالته للمحكمة المدنية المختصة بعد صيرورة الحكم نهائياً.

ارتضى أبناء الزوج بقضاء محكمة الجنح، ولم ترتضه زوجة أبيهم وسائقها وطعنا عليه أمام محكمة الاستئناف التي أيدت الحكم الابتدائي، لكن محكمة النقض رفضت الحكم لعيب في الشكل يعود إلى أن الهيئة الابتدائية أصدرت الحكم من طرف قاضي لم ينظر الدعوى ولم يسمع المرافعة فيها، معتبرة أن بطلان الحكم الابتدائي ينسحب على حكم الاستئناف التي أيدت الحكم الباطل، وبناء عليه أحالت محكمة النقض القضية مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف لتنظر من قبل هيئة مغايرة.

وأمام الهيئة الثانية لمحكمة الاستئناف، قالت الزوجة أن التهمة التي رماها بها زوجها وأبناؤه كانت كيدية بهدف التأثير على مسار القضية التي ترفعها أمام محكمة الأحوال الشخصية ولحرمانها من حقوقها الشرعية بعد الطلاق. ومن جهتها أوضحت محكمة الاستئناف الجزائية بهيئتها الجديدة أن المتهمة استعانت بالسائق ليقود لها سيارتها بهدف قضاء التزاماتها، وأن مجرد وجودها في سيارتها لأداء ذلك سالكة طرق عامة أمام أعين المارة لا يشكل خلوة بالمفهوم الشرعي، حيث أن الخلوة الغير مشروعة هي تلك التي ينفرد بها رجل بامرأة غير محرم لها في مكان يأمنا فيه عدم دخول أحد عليهما إلا بإذن منهما، ووجود المرأة مع سائقها في الطريق العام لا يعد من قبيل الخلوة حتى وإن كانت بغير محرم للمرأة، وبناء عليه قضت المحكمة ببراءة الزوجة وسائقها من تهمتي تحسين المعصية والخلوة الغير مشروعة.

وبعد أن أصبح حكم البراءة نهائياً، أقامت الزوجة دعوى أمام محكمة أبوظبي المدنية مختصمة زوجها وأبناءه الأربعة، وطالبت المحكمة بإلزامهم أن يؤدوا لها متضامنين مبلغ سبعة ملايين درهم تعويضاً عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها جراء توجيههم لها تهمة تمس سمعتها وشرفها، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بها جراء ضربهم لها. كما أقام السائق دعوى مماثلة طالب فيها بإلزام الزوج وأبنائه بدفع 500 ألف درهم تعويضاً عن اتهامهم له ظلماً بأنه على علاقة غير مشروعة بزوجة أبيهم وما ترتب على ذلك من إساءة لسمعته وكذلك ضربهم له والتسبب بإيذائه جسدياً ومعنوياً.

من جهتها المحكمة المدنية قالت أن الإبلاغ هو حق لكل شخص في المجتمع وثبوت كذب البلاغ لا يعتبر مخالفة بحق المبلغ مادام لديه من المؤشرات ما يدفعه للاعتقاد بصحة بلاغه، كما أنه لا يستوجب التعويض إلا في حال ثبوت الكيدية في الإبلاغ، وفي القضيتين كان لدى أبناء الزوج ما يجعلهم يعتقدون بصحة بلاغهم، حيث أنهم رأوا زوجة أبيهم مع شخص غريب في سيارتها، ولم يكن لهم علم بأنه سائق ولا بالأحداث التي أدت إلى قيامه بقيادة سيارة المدعية وهو سائق تاكسي، ولذلك لا يمكن الجزم

ـــتعويض لضربهم زوجـة أبيهم وسـائقها

بكيديـة الإبلاغ مادام لدى المبلغـين من المؤشرات ما جعلهـم يعتقدون بصحة مضمـون بلاغهم، وبالتالي رفضت المحكمة طلب المدعيين التعويض عن الأضرار التي لحقت بهما من هذا الجانب.

أمـا التعويض عـن واقعتـي الضـرب فقـد رأت المحكمـة أن المسؤوليـة ثابتـة على ابني الزوج دون باقي المدعى عليهم في قضيـة ضـرب السائـق، وعلـى ابنتيـه في قضية ضرب زوجة الأب، وذلك بموجب الحكـم الجزائـي الذي صـار نهائيـاً، وبنـاء عليـه قضـت المحكمة بإلـزام الشابـين المدانـين جزائياً أن يؤديا للسائق مبلـغ 10 آلاف درهم تعويضاً عن الأضـرار الجسدية التي أثبتهـا التقرير الطبي. بينمـا رفضـت المحكمـة تعويضه عـن الأضرار الماديـة التـي ادعى أنهـا نجمت عن اضطـراره للتغيب عـن العمل بسبـب الإصابات التـي حدثت لـه، وذلك لأنه لم يقـدم دليلاً على وقوع هذه الأضرار.

كما قضت المحكمة بإلزام ابنتي الزوج دون باقـي المدعى عليهـم، بدفع 15 ألف درهـم لزوجة أبيهـم تعويضاً عـن الأضـرار الجسديـة والأدبيـة التـي أصابتهـا نتيجـة اعتدائهمـا عليها بالضرب.

بالمكر الطيب والقانون
أنقذت والد أبنائها من السحر الأسود

عامـان ونصـف غـاب خلالهمـا عـن أهلـه وأبنائـه وعـن المـرأة التـي كانت رفيقـة عمره لأكـثر من عشريـن عاما، كان قـد ذهب برحلة سياحية مع أصدقائه إلى إحدى الدول العربية، فعـاد الجميع إلا هو، قال لهم أنه لا يريد العودة مـرة أخرى إلـى أبوظبي، وفشلـت كل محاولات أصدقائـه بثنيه عن هذا القـرار الغريب، ولكنه أصر على ذلك، بـل أن جميع من ذهب إليه من عائلتـه وأصدقائـه لإقناعـه عـادوا وفي قلوبهم غصة ممـا شاهدوه، قالوا أنه ليس ذاك الرجل الذي يعرفونـه، وأنه كان يبكي وهو يخبرهم أنه يريـد العودة ولكنـه لايستطيع. ليـس هذا فقط فقد تم فصله من عمله بعد طول انقطاعه عنه، كمـا أنـه اتصل بزوجتـه ليطلقها عـبر الهاتف مدمراً أخر مايربطه بحياته السابقة.

وبعـد محاولات حثيثـة استطاعـت أسرته أن تعيـده ولكـن ليس وحـده بل جاءت معـه زوجته الجديـدة التـي قـام باستئجار منـزل منفصل ليقيـم به معها، كمـا أنه لم يحاول رؤيـة أبنائه أو السـؤال عنهم. ولكـن المستفز حقـاً بالنسبة لزوجتـه الأولى أن جميع من يراه كان يأتي إليها وهو مشفق عليـه، وكأنها ليست هي من يستحق الشفقـة، فهـي مـن هجرت وغـدر بهـا، وحتى والدتـه جاءت إليهـا ترجوهـا أن لاتتركه وحده وأن لاتتخلى عنه، الجميع يقول لها لو أنك رأيته لفهمـت، ولكنهـا لم تـره ولذلك لم تعـرف لماذا يقـف الجميـع بجانبه وهـو الذي ظلمهـا وظلم أبناءها بدون أي سبب.

كانـت وقبل فترة من عودته قد أثبتت الطلاق بحكـم محكمـة، وحصلـت علـى حكـم بجميع حقوقها وحقـوق أبنائها، ولكنها لم تطلب تنفيذ الحكـم، كانت تنتظـر عودته لتسألـه عن سبب مافعـل وهي مـن كانت له نعم الزوجـة ولأبنائه نعـم الأم. وكان أن رأتـه في صدفـة مصطنعة، فذهلـت مما رأت، كان يشبه زوجها في ملامحه ولكنه وكأنـه ليس هو، فأين رجل حياتها الممتلئ قوة وحيويـة، وأين تلك الهيبة والوقار التي يهتز لهـا قلب كل مـن يقابله، كان الرجـل الذي رأته منكسـر النظـرات، تنطـق ملامحـه بالخـوف وكأنهـا ملامح طفـل صغير أضـاع أمه فيخشى كل مـن يقترب منه، وكان يضع كلتا يديه في فمه وكأنه ينتظر من سيضربه، أما كلماته فقد كانت تخرج من بين شفتيه مرتجفـة بتعابير طفولية. لم تصدق ما رأته عيناها وأخذت تبكي من أجله وقد نسيت كل مافعله بها.

قـررت أن تنقـذه ممـا حل بـه وقـد استقر في يقينهـا أن سحـراً أسوداً قد أصابـه، فاتفقت مع أسرتـه أن تحضـره إلـى منزلها وقـد أعدت لها مـن يقرأ لـه القـرآن لعلاجـه، وكان لهـا ذلك. ومـا أن قرأ القرآن عليه حتـى أخذ الرجل يخرج مـافي جوفه بشـدة وهو يصيح مـن الآلم، فقامت بحجـزه بمساعـدة أسرتـه في منزلها غـير آبهة باستيـاء الناس من وجوده هنـاك بعد أن طلقها، وكانـت تخبرهـم أنها تعـرف حـدود علاقتها به الآن وهـي ملتزمـة بإرضـاء ربها قبـل كل شيء، ولكن هذا لايتعارض مع قرارها عدم التخلي عنه حتى يعود إلى مـاكان عليه ويعود لامتلاك إرادته الحـرة فيختارهـا أو يتركهـا ولكـن بإرادته. ثم جعلت القرآن الكريم يصدح في منزلها ليل نهار، كما عملـت على تقديم العلاج الطبـي له، وكانت المفاجأة أنه عاد إلى محبتها كارهاً للأخرى خائفاً مـن مجرد ذكر اسمها، ورغم ذلك لم يعد الرجل الذي كان قبـل تلك الرحلة المشؤومـة، ولكنها لم تيأس من علاجه، وكانت خائفة من أن تجدد تلك المـرأة السحر لزوجها، فأرسلته مـع أكبر أبنائها ليأخـذ ملابسه وأغراضـه الشخصية من المنزل الآخر، ولكن زوجته هاجمت الابن ورفعت السكين في وجهه مهددة إياه بالقتل إن حاول أخذ أي شيء مـن المنزل، فطلبت منه تقديم بلاغ لاتهام زوجته الجديـدة بمحاولـة قتل ابنهـا وتهديـده لتشغلها بهذه القضية عن متابعة زوجها.

كانت امـرأة ذكية، ولا يعيب الخـير أن يكون ذكيـاً، وقـررت أن تمكـر مكـراً طيبـاً تنقـذ به زوجها، فجاءت إلى قسـم المساعدات القانونية بدائـرة القضـاء بأبوظبي وحكت لهـم حكايتها طالبـة منهـم طريقـة قانونيـة للحصـول على أغراض والد أبنائها، فتم نصحها بأن يقوم هو بتقديم طلب على عريضـة أمام قاضي الأحوال المستعجلـة للمطالبة بتمكينه من أخذ أغراضه، ففعلـت ذلـك وقد طلبـت مـن أفـراد الشرطة الذين نفـذوا الأمر أن لا يتركـوا شيأ من صوره أو ملابسه إلا ويحضروها، فحرصوا على تنفيذ ذلـك بعد أن أخبرتهم بالقصـة وتأكدوا بعد أن شاهدوا ماحـل بالرجل. ثم خطر لهـا بأن تلك السيـدة قد تعمل على إعادتـه إلى بلدها وتحت سيطرتهـا، فطلبت منه أن يكتب لها وصل أمانة بمبلـغ كبير من المال، ثم أخذت الوصل وتوجهت إلـى قاضي الأمور المستعجلـة بطلب منع سفره، وبذلـك ضمنت أن يبقـى في الدولة ولايعود مرة أخرى إلى بلد الزوجة الجديدة وتحت سلطتها.

لم تتوقـف عـن علاجه بالقـرآن مـع العلاج الطبي والنفسي وكانـت حالته تتحسن يوماً بعد آخر، فقـررت أن تأخذه برحلة عمرة إلى الديار المقدسـة ليعيش فترة إلى جـوار البيت الحرام ويغتسـل بمياه زمـزم، بعـد أن أخبرها كثيرون أن ذلـك سيريحه نفسياً بشـكل كبير وسيساهم بسرعة بشفائه، فتوجهت إلى مكتب المساعدات القانونية لتسألهم عن إمكانية الرفع المؤقت لمنع السفـر لكي يتمكن مـن الذهاب إلـى الأراضي المقدسـة، فتم إخبارها من قبل المختصين بعدم إمكانيـة ذلـك وإن الرفع سيكـون دائماً، والحل الوحيـد أن يكفلـه شخص مقتدر خـلال فترة سفـره ثم يرفع عنه الكفالة لـدى عودته وبذلك يتمكـن من أداء العمـرة، فغـادرت المكتب وهي مصممـة على إيجـاد ذلك الكفيـل لتساعد من كان زوجها على استعادة نفسه وحياته.

وضع مدخرات عمره في شركة وهمية على الانترنت

لم يخطر بباله أن يضيع منه كل ما ادخره من تعب سنوات الغربة بهذه الطريقة، كان يعتقد أن مثل هذه القصص تحدث فقط في أفلام السينما، لقد كانت الشركة التي أودع فيها ماله في هذه الشقة، وكان هناك سكرتارية وموظفون وحركة دؤوبة فأين اختفى كل ذلك، عندما وجد هاتف مدير الشركة مقفلاً وهاتف الشركة لا يرد اعتقد أن بالأمر خطأ منه أو في الأرقام التي لديه، ولم يفكر أنه لم تكن هناك شركة من الأساس. هكذا أخبره رجال الشرطة عندما ذهب لتقديم بلاغ، قالوا له أنه لا يوجد في الدولة ترخيص لشركة بهذا الاسم، ولا يوجد مقيم يحمل اسم مدير الشركة الذي استلم منه مليون درهم هي كل ما ادخره خلال سنوات غربته الطويلة.

كان المحتالون قد دبروا الأمر بمكر حتى بدا أنه محكمٌ، فكل أدواتهم لم تكن أكثر من شقة مفروشة ومستأجرة من الباطن وبضع موظفين ربما لا يعلمون عن الأمر شيئاً، ولكن وسيلتهم الأنجع كانت عبارة عن موقع الكتروني ضخم لشركة لها مشاريع عملاقة حول العالم، وقد تم تزويد الموقع بصور هذه المشاريع وملفات ضخمة عن أرباح الشركة. وكذلك فعاليات عالمية نظمتها وأخرى شاركت بها، وقد كانت هذه الملفات مكتوبة بشكل محترف ومتقن استطاعت أن تخدعه وهو المتخصص في ادارة المشاريع، ولهذا كان للخديعة أثر نفسي كبير، فكيف يخدعونه في أمر هو من المتخصصين الحذقين فيه.

كان الموقع الالكتروني هو الطريق الذي أوصل الأمن إلى أحد المتهمين الذي أرشد بدوره عن الآخر، فقد تبين أن أحد المتهمين كان قد اتفق مع مختص في تصميم المواقع الالكترونية ليقوم بعمل موقع لهذه الشركة الوهمية، وزوده بملفات المشاريع والفعاليات التي يريد وضعها على الموقع دون أن يخبره بالهدف من إنشائه. وكان المجني عليه قد عثر على هذا الموقع الالكتروني خلال عملية بحث كان يقوم بها من أجل إتمام بعض مهام وظيفته، وقد لفته حجم استثمارات الشركة وأرباحها الكبيرة، وكذلك الدقة في ملفات المشاريع التي وضعتها، فقام بالتواصل الالكتروني معهم، وعلم أن لهم عدة فروع حول العالم وأن أحدها موجود في الدولة، وهكذا تواصل الطرفان إلى أن تم الاتفاق على موعد للقاء، وبالفعل أخذ عنوان الشركة وزار ما أخبروه أنه فرع الشركة في الدولة.

واستطاع المتهم الأول الذي قدم نفسه على أنه مدير الفرع، أن يبدد أي شكوك يمكن أن تراوده حول مصداقية الشركة، حيث زوده بأسلوبه الساحر الجذاب بمعلومات عن استثمارات المجموعة التجارية والأرباح التي يجنونها، وكان يعرض عليه مقابل كل معلومة مستندا يثبت صحتها، حتى أخذ الرجل إلى عالم أحلام الثراء، وتحت تأثير الحلم سلمه مليون درهم كانت هي ما وفره بعد تعب وغربة لأكثر من ثلاثين عاما في الدولة.

وبعد أن حصل المحتال على المال قام على الفور بإقفال الشقة التي ادعى أنها مقر للشركة ثم اختفى، ولكن المصمم الذي نفذ الموقع الالكتروني أرشد إلى المتهم الثاني الذي تعاقد معه على تصمصم الموقع، والذي أرشد بدوره على المتهم الأول الذي ادعى أنه مدير فرع الشركة، وتم إحالة المتهمين إلى المحكمة بتهمة الاستيلاء لأنفسهما بواسطة الاحتيال على مبلغ مليون درهم من المجني عليه، وبالزعم أنهما يملكان مجموعة تجارية، وقيامهما بانشاء مكتب لها غير مرخص، واستقبال المجني عليه فيه، وإنشاء موقع على الانترنت يهول من شأن عمليات المجموعة وفروعها وأرباحها وطباعة تقارير مالية مزورة تضخم أرباحها وحجم أعمالها، مما أدى إلى خداع المجني عليه وحمله على تسليمهما أمواله، كما ارتكب المتهمان التزوير في الشبكة المعلوماتية، بإنشاء موقع على الانترنت، وتحريف حقيقة الشركة الوهمية من خلاله وادعاء وجود فروع إدارية لها، وكادر وظيفي كبير وأرباح ضخمة، واستعمال الموقع المزور في النصب على المجني عليه.

من جهتها أدانت المحكمة المتهمين بما أسند لهما وحكمت بالحبس ثلاث سنوات على المتهم الأول، ومعاقبة المتهم الثاني بالحبس مدة ستة أشهر، وإحالة دعوى الحق المدني إلى المحكمة المختصة، واستأنفت النيابة العامة الحكم، كما استأنف المحكوم عليهما، وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم على المتهم الأول مع إبعاده عن البلاد، بينما اكتفت بتغريم المتهم الثاني 35 ألف درهم عما أسند إليه، وذلك باعتبار أن دوره اقتصر على الاتفاق مع مصمم المواقع الالكترونية، ولم تتم الاشارة إلى وجوده في العقد أو في شكوى المدعي.

اختارت السجن
خوفاً من مستشفى الأمراض النفسية

كانت زوجته قد اعترفت أمام النيابة وفي تحقيقات الشرطة بتعاطيها المواد المخدرة التي تسببت جرعة زائدة منها في دخولها بغيبوبة لأكثر من أسبوع، وأكدت أنها تحصل على هذه المواد من إحدى صديقاتها رافضة الأفصاح عن اسم هذه الصديقة. أما زوجها فقد كاد أن يبكي وهو يؤكد للمحكمة أن زوجته مريضة نفسياً وأنها تأخذ هذه الأدوية وفق وصفات الأطباء حيث تتعالج منذ أكثر من عشرين عاماً من اكتئاب حاد أصابها نتيجة الحرب.

تحدث الزوج للمحكمة عن زوجته قبل عشرين عاماً ، عندما كانت شابة تتجاوز بأحلامها حدود الأرض لتملأ سماءً بلا حدود، بدأت حياتهما المشتركة في بلدهما هناك حيث تمتلئ الأرض بجمال الخضرة صيفاً وبنقاء الثلج شتاء إلى أن غزت الحرب موطنها فغيرت الحياة ثوبها الأبيض المطرز بالربيع لتلبس ثوباً أسود ملطخاً بدماء الأحبة، فغادرتها الأحلام لتسكنها كوابيس الخوف والألم إلى مالا نهاية. شاهدت بعينيها دماء الصغار تغسل الأرض فعاشت رعبها على صغارها، عاشت لحظات فراق عنيف وقاس لأحبتها، فسكن روحها المرض حتى اضطر الأطباء لحجزها في مستشفى للأمراض النفسية أكثر من مرة. ورغم انتهاء الحرب لم تستطع أن تشفى من مرض روحها فهربت إلى أرض الأمان في أبو ظبي مع زوجها الذي حصل على فرصة عمل هنا.

ورغم أنها غادرت الأرض التي شهدت ذبح روحها ولكنها اصطحبت روحها الذبيحة معها، ولم يستطع الأمان الذي تنعم به هذه الأرض أن يمحو الخوف الذي يسكن قلبها، فلجأت إلى الأطباء الذين أغرقوها بكثير من الأدوية المهدأة لعلاج حالة الاكتئاب المزمن التي لازمتها، وكان دواءها الأنجع هو ولداها اللذان ملأ حياتها حباً ورعاية، فكانا وكأنهما هما الأم وهي الابنة، ولكنها الحياة لابد أن تكمل دورتها وأن يكبر الأبناء ليغادرو حياة أمهما بحثاً عن العلم واستكمال دراستهما الجامعية في بلاد بعيدة، أما زوجها فقد كان وبسبب طبيعة عمله يغادر المنزل ثلاثة أيام ليعود إليه على مدى يومين وهكذا.

ليس هناك ماهو أقدر على إعادة الحياة للذكريات أكثر من الوحدة، فما إن عادت إلى وحدتها حتى رجعت ذكريات الحرب تدق باب ذاكرتها في كل لحظة لتملأها من جديد رعباً وألماً، وكأن الموت الذي انتهت فصوله منذ سنوات بعيدة يحدث للتو، ولم يبق لها سوى أدويتها لتلجأ إليها بعد أن أصبحت الحياة أقسى من قدرتها على الاحتمال، ولم تعد الجرعة العادية من الحبوب تستطيع جلب النوم والسكينة إليها فصارت تضاعفها في كل مرة بحثاً عن بعض الهدوء. وبقيت حالتها في تدهور حتى جاء اليوم الذي وجدتها فيه الخادمة مستلقية لاتجيب ولاتستطيع أكثر من فتح عينها للحظة ليعود ثقل المسكنات فيغلقهما، فاتصلت بالإسعاف لتنقذها.

في المستشفى استطاع الأطباء إنقاذ حياتها التي كادت تضيع بسبب تناولها أربعة أضعاف الجرعة المحددة لها من الدواء بعد أن بقيت في العناية المركزة حوالي اسبوع، وأظهرت التحاليل أن المادة المتسببة في حالتها هي من المواد المدرجة ضمن المواد المخدرة، فما إن تم شفاؤها حتى اتصل المستشفى بالشرطة ليبلغها بالواقعة. أما هي فخشيت إن أفصحت عن حالتها أن توضع في مستشفى للأمراض النفسية، فادعت أن هذا الدواء حصلت عليه من صديقة لها رافضة الابلاغ عن اسم الصديقة، فتم تحويلها إلى النيابة بتهمة تعاطي المخدرات، ولم تفلح صرخات الزوج بأن زوجته مريضة مع نفيها هي لذلك رعباً من حياة مستشفيات الأمراض النفسية التي كانت قد جربتها من قبل، فتم وضعها في السجن وإحالتها إلى المحكمة.

في ذلك الوقت استطاع الزوج إحضار التقارير الطبية من بلده والتي تثبت حالة زوجته والوصفات الطبية التي أشترت الدواء على أساسها ولكن الوقت كان قد فات وكانت قد أحيلت إلى المحكمة بانتظار المحاكمة وكان لابد أن تبقى في السجن إلى حين موعد محاكمتها، حيث تفاقمت حالتها في السجن وأصبحت وكأنها خارج الحياة، وفي المحكمة استطاعت الحصول على البراءة من الجلسة الأولى، ولكن كانت هذه المسكينة قد أضافت جرحاً أخر إلى روحها وأصبحت بحاجة إلى مزيد من العلاج.

أحاطه بحنانه 22 عاماً
ثم أنكر بنوته

تجاوزت القضايا التي نظرت في نسبه لوالده الثلاث قضايا، وقد أجمعت أحكامها بكافة الدرجات وحتى النقض على بنوته لأبيه الذي يحمل اسمه، ولكن والده لايريد أن يسلم بذلك ولا زال مصرا على إنكاره والتبرؤ منه بكل الطرق المباشرة وغير المباشرة، وهو حائر، فإن كان ليس والده فلماذا أعطاه اسمه في البداية قبل 23 عاماً، ولماذا كان ينفق عليه وعلى أمه طوال تلك الأعوام، ولماذا كان يحضر حفلات مدرسته، ويذهب كلما طلب مدرسوه مقابلة ولي أمره، فإن كان قد قبل بهذا الدور طوال هذه الأعوام فلماذا يتملص منه الآن.

بدأت القصة كما روتها له والدته قبل ولادته بثلاثة أعوام، عندما مات زوجها الأول وترك لها ابنا وابنة هما أخواه لأمه، ولأنها لم تكن تنتمي بأصولها إلى هذه الدولة فقد عادت إلى موطنها الأصلي مع ولديها لتعيش مع أسرتها، وبعد فترة ذهب صديق زوجها الأول لزيارتها وأبنائها، وفاء لذكرى أعز أصدقائه الذي فارق الحياة بأن يطمئن على أسرته. وخلال هذه الزيارة تقارب مع زوجة صديقه، وماهي إلا أيام حتى عادا إلى والدها ليخبراه أنهما تزوجا عرفياً عند محام، فوافق الأب رغم أن الأمر حدث دون علمه، وقضيا في منزل أسرتها عشرة أيام قبل أن يعود الجميع إلى أبو ظبي، ولأن لديه أسرة أخرى لا تعلم بهذا الزواج فقد اكتفى بالتردد على زوجته الجديدة من فترة إلى أخرى ليرعاها وأبناءها.

وبعد مرور عام ونيف على هذا الزواج أنجبته في إحدى مستشفيات أبوظبي، وكان والده موجوداً وهو من وقع على الأوراق الخاصة بميلاده. وهو أيضاً من أشرف على تربيته فسجله في المدرسة وكان ينفق عليه، بل حتى على اشقائه من زوج أمه الأول. ورغم أنه طلق أمه قبل أن يكمل هو عامه الخامس، ولكنه لم يتركهم، وظل يزور منزلهم ويطمئن عليه وعلى أشقائه، وكان يحضر حفلات تخرجه، وهو من يذهب إلى المدرسة عندما تطلب حضور ولي أمره، وكل هذا منطقي فهو والده. ولكن غير المنطقي هو ما حدث بعد أن بلغ السن القانوني وطالب والده باستخراج جواز سفر فرفض وقال إنه ليس ابنه وإنه لم يكن يوماً متزوجاً بوالدته.

لم تجد أمه طريقة لاقناعه باستخراج جواز السفر لابنها إلا وطرقتها فلم تفلح، وعندما لجأت إلى القضاء رفضت المحكمة البت في القضية إلا بعد أن يكون هناك حكم بنسب الشاب لوالده، فقامت مع ابنها برفع قضية إثبات نسب أمام محكمة الأحوال الشخصية. وهناك بدأت الدوامة التي جعلت الحقيقة بالنسبة له أهم من الاسم ومن جواز السفر، كانت الحقائق وأقوال الشهود متضاربة بشكل جعلت عقله يكاد يضيع. فعندما أعلن الطبيب الشرعي أن فحص مورثاته يؤكد أن هذا الرجل لايمكن علمياً ان يكون والده، جن جنونه وكاد أن يفتك بأمه لولا أن المحامي أكد له أن هذه الفحوصات ليست دقيقة وانها خاضعة لقانون الخطأ البشري والشرع لاينظر إليها في حال ثبت قيام الحياة الزوجية، وأمه تؤكد أنها كانت قائمة، أما هو فقد كان صغيراً للغاية عند طلاقهما ولا يذكر شيئاً، ولكن أمه أحضرت الكثير من الشهود لاثبات انه كان زوجها، وهو أيضاً أحضر شهوداً ليؤكدوا أنهما لم يكونا يوماً متزوجين، والقاضي يستمع لهؤلاء وهؤلاء ويزداد حيرة، حتى شقيقي والدته، أكد أحدهما أن هذا الرجل قد تزوج أخته وعاشا معاً في منزل أسرته في موطنه الأصلي، ولكنه قال إنه لم يحضر عقد قرانهما أو أي مراسم زواج أو خطوبة، بينما أكد الثاني أنه لم يسمع يوماً أن شقيقته تزوجت بذلك الرجل، بل قال أيضاً إن شقيقته كانت ترفض أن تخبره باسم والد طفلها، ولكن هل يعقل أن رجلاً يجد أخته الأرملة قد أنجبت بعد موت زوجها بعامين ويسكت عنها عندما لاتخبره بهوية والد طفلها او كيفية إنجابها بلا زواج؟!. وجارتهم التي حضرت ولادته قالت إن والده طلب منها يوم مولده أن ترافق أمه إلى المستشفى، وقالت إن إخوته من والده كادوا أن يفتكوا بها عندما أخبرتهم أن والدهم أنجب من زوجة أخرى غير والدتهم، فهل يعقل أنه ينكره خشية من عائلته الآخرى وأنه يضحي به من أجل مرضاتهم.

بعد هذا التضارب، وجد القاضي أن المخرج في مستندات الميلاد التي وقعها المدعى عليه بصفته الأب وهو من كتب اسم المولود ملحقا باسمه وكنيته بخط يده، ورغم أنه ادعى أن المستندات مزورة، إلا أن المختبر الجنائي أكد صحتها، وبالتالي حكمت المحكمة بثبوت نسب الفتى لمن عرفه كأب له منذ مولده، وأوضحت المحكمة أن الأب قد وافق على إلحاق الشاب بنسبه من خلال قيامه بتسجيل اسم المولود ملحقا باسمه واسم عائلته بخط يده في شهادة الميلاد، وأشارت المحكمة إلى أن الشريعة الإسلامية تتساهل في أحكام ثبوت النسب

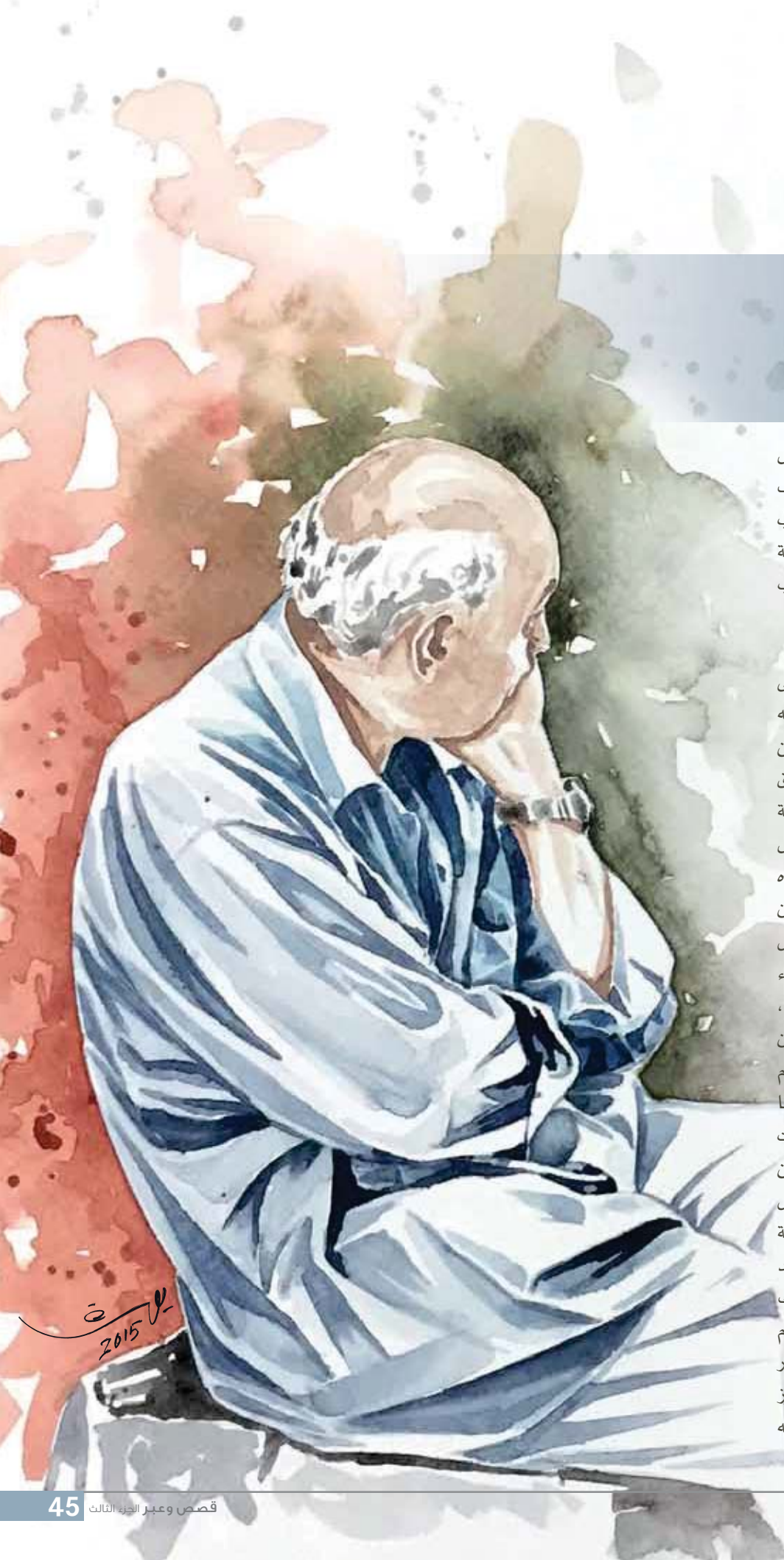

وتعتمد فيه على أضعف الأسباب لحماية الطفل الذي لاذنب لـه، وقد أيدت محكمـة الاستئناف هذا الحكم. وبعد استخـراج حكم ثبوت النسب توجـه الشاب إلـى المحكمة مرة ثانيـة للمطالبة بجـواز سفر، وقد قضـت المحكمة بإلـزام الأب باستخراج جواز سفر لابنه.

لم يستسلـم الرجل لأحكام القضاء فتوجه إلى المحكمة مرة أخـرى للمطالبة بعدم ثبوت زواجه بـأم الشاب وما يترتب على ذلك من أثار، وطعن بالتزوير في عقـد الزواج العـرفي وورقة الطلاق التـي مـع الزوجة. مـن جهتها رفضـت المحكمة نظر القضيـة واعتبرت أنها محاولـة من الرجل للالتفاف على حكم إثبات النسب الذي تم تأييده في محكمـة النقض وأصبح نهائيـاً، واعتبرت أن ما أثـاره الرجل قد تم بحثـه والفصل فيه خلال نظر قضية إثبات النسب. ولم يقبل بهذا القضاء واستأنفه ولكن محكمة الاستئناف أيدت الحكم، فطعـن عليـه أمـام محكمـة النقض معتـبراً أن الشريعـة الإسلامية وإن كانت تتساهل في أحكام إثبات النسـب إلا أنها تتشدد في إثبات الزواج لما يترتب عليه من أثار تتعلق بالحول ورسم العلاقات بين أقـارب الطرفين بالتحليـل والتحريم، ولكن محكمـة النقض قالـت إن أم الفتى قدمت خلال نظر دعوى النسب وثائق الزواج والطلاق والورقة التي كتبها الأب بخط يده عند ولادة الشاب، وقد طعن عند ذلك بالتزوير في ورقة الولادة وتمسك بخصوص عقـدي الزواج والطـلاق بحجة عدم التوثيـق ولم يطعـن عليهمـا بالتـزور، وقد صدر الحكـم بثبـوت البنوة بناء على ذلـك، فلا يجوز إعادة النظر بهذه النقاط مرة أخرى، وبناء عليه أيدت محكمة النقض الدعوى.

أنجبت زوجته بدون رغبته فرماها ورضيعها على قارعة الطريق

وجدت نفسها مع رضيعها على قارعة الطريق في بلد غريب، كانت بين إحدى نارين، إما ان تعود إلى عائلتها في موطنها الأصلي فتفقد بذلك حقها بحضانة ابنها، أو أن تبقى معه ولكن على قارعة الطريق، فهو حديث الولادة والقانون لا يحتم على طليقها أن يؤمن له مسكنا وفق القاعدة الشرعية التي تقول إن مسكن الرضيع هو حجر أمه.

بدأت الحكاية عندما جاءها خاطباً من أسرتها خلال زيارة كان يقوم بها لموطنها، فرحبت به أسرتها، ولم تتمنع هي عن الاقتران به، فهذه فرصتها كي تغادر بلدها وتأتي إلى أبوظبي مدينة الأمان والرفاهية ومحط أحلامها وأحلام قريناتها، فكيف ترفض عرضاً للزواج من شخص مقيم هناك وعلى درجة كبيرة من الثراء حتى ولو كان فرق العمر بينها وبينه كبيراً. حتى أسرتها لم تفكر أن تسأل عنه وعن أخلاقه وحياته السابقة كما اعتادت العائلات أن تفعل مع من يتقدم للزواج من بناتها، فالجميع وافق وبارك هذا الزواج وكل يمني نفسه أن يحصل من ورائه على مكسب خاص به.

بعد عقد قرانها في بلدها انتقلت إلى بيت زوجها في أبوظبي، ومنذ اليوم الأول بدأ لديها الشعور بأنها أخطأت بحق نفسها، فالرجل كان يحمل في داخله الكثير من المتناقضات، وهي لم تكن بالنسبة إليه شريكة حياة بل مجرد شيء اشتراه بماله ليزين به حياته، وبالطبع ليس للأشياء حقوق. بل أنها اكتشفت أنها لم تكن زوجته الوحيدة، بل زوجة في الظل لا يريد أن يعلم أحد بوجودها في حياته، وهو لا يأتيها إلا متسللاً في وقت فراغه. وفوق ذلك كله كانت الإهانة جزءاً من تفاصيل حياتها اليومية، حيث يذكرها في كل لحظة بفقرها وأسرتها، وكيف أنه انتشلها من حياة العوز وقدم لها حياة الرفاهية.

بعد أشهر من الذل، شعرت أن هناك حياة جديدة بدأت تتشكل بداخلها، فاعتقدت أن في ذلك أملا أن يغير زوجها من معاملته لها، وربما يحمل لها بعض الاحترام ويعلن زواجه بها عندما تصبح أم أولاده، ولكن ما حدث أن خبر الحمل نزل كالصاعقة على رأسه، فهو أب للعديد من الأبناء، ولم يتزوجها لتنجب له المزيد منهم. بل أراد منها أن تتفرغ لخدمته ومتعته لا أن تكبله بمسؤولية أبناء يشاركونه في اهتمامها ووقتها، كما أنه قد يملها ويفكر باستبدالها بأخرى ووجود طفل قد يشكل عائقاً دون التخلص منها بسهولة. ولذلك فقد ازدادت معاملته لها سوءً، بل تطورت إهاناته لها لتصل إلى حد الاعتداء الجسدي، متعمداً ان يصيب بضرباته بطنها أملاً أن يسقط حملها ، فيتخلص من الطفل الذي لم يرده يوماً.

ازدادت المشاكل بين الزوجين، خاصة وأن التغيرات المصاحبة للحمل جعلت طباعها أكثر حدة ولم تعد تسكت على أي من الإهانات أو الشتائم التي كان يوجهها لها. ولذلك قبل أن ينتهي الحمل وجدت نفسها مطلقة وقد طردت من منزلها. فاتجهت فوراً إلى المحكمة لتشتكي، فأمر القاضي بتمكينها من الإقامة في المنزل لأنها كانت في فترة الحمل، وعدة الطلاق للحامل لا تنتهي إلا بولادتها، والقانون يعطي المطلقة الحق في السكن بمنزل الزوجية إلى أن تنتهي عدتها.

وعندما داهمها المخاض ذهبت وحيدة إلى المستشفى لتضع طفلها، وهي بين آلام الولادة وحسرة الوحدة، فكل النسوة حولها محاطات بأزواجهن وعائلاتهن، هي فقط كانت وحيدة وليس بجانبها أحد يمسك يديها ويواسيها ليخفف عنها الألم، حتى طفلها خرج للحياة ولم يجد أحدا ليحمله أو يبتسم في وجهه في أول لحظة يخرج بها للحياة، هي فقط احتضنته وأطلقت عليه اسم أبيها، أكثر شخص تمنت وجوده بجانبها في هذه الظروف. وبعد يومين غادرت المستشفى متوجهة إلى منزلها فوجدته مغلقاً، وعندما اتصلت بزوجها قال لها أنه لم يعد لها حق في السكن بمنزله لأن عدتها انتهت بمجرد ولادتها، وأخبرها أن حقيبة ملابسها موجودة لدى ناطور البناية، بينما أودع مؤخر مهرها لدى المحكمة.

باتت ليلتها الأولى في أحد الفنادق الرخيصة، وفي اليوم الثاني أخذت مؤخر مهرها ودفعت منه أجرة غرفة في سكن مشترك لتقيم به مع رضيعها، ثم توجهت للمحكمة للمطالبة بمسكن ونفقة لطفلها ولها باعتبارها لا تعمل وتقوم بخدمة ابنها وإرضاعه، فحكمت المحكمة بأن يؤدي لها طليقها 500 درهم نفقة الصغير لأنه لا يزال في سن الرضاعة ولا يحتاج إلى طعام وشراب، كما قضت لأمه ب500 درهم كنفقة رضاعة مع إلزامه باستخراج بطاقات صحية وأوراق ثبوتية للطفل، ومن جهة رفضت المحكمة أن تقضي بإلزامه بتأمين مسكن لهما، لأن الصغير لا يزال في سن الرضاعة، والقاعدة الفقهية تقول أن مسكن الرضيع هو حجر أمه، وليس له مسكن خاص به.

لم تقبل بالحكم وطعنت عليه أمام محكمة الاستئناف على أساس أنها غريبة عن الدولة، ولا توجد لها فيها عائلة تقيم لديهما بعد طلاقها، وهي لا تعمل وليست قادرة في الأصل على العمل باعتبارها أما لطفل صغير ولا تعرف أحد تتركه لديه إن أرادت التوجه للعمل، وأكدت أنها أنفقت خلال الفترة الماضية كامل مؤخر صداقها في دفع أجرة الغرفة المتواضعة التي تقيم بها مع طفلها بينما يعيش والده وأشقاؤه في رفاهية و يسكنون في منزل ضخم. ولكن محكمة الاستئناف أيدت

الحكـم السابق معتبرة أن القاعدة الفقهية واضحة ولا يمكـن إلزام الأب بتأمين مسكن للصغير إلا بعد انتهاء سن الرضاعة.

أمـا محكمـة النقض فقـد رفضت هـذا الحكم بشـكل كامـل، واعتبرت أنـه لا يجوز أخـذ القواعد الفقهية المعتمدة في الأحـكام القضائية دون النظر إلـى الأسس الواقعية التي تم الاستناد إليها في فترة السلف وقياسها بظروف الواقع في الزمن الحاضر، موضحـة أن قاعدة أن مسكن الصغير في حجر أمه كانت معتمدة في الزمن الماضي حيث كانت المرأة تعود بعد الطـلاق إلى عائلتهـا ويكون ابنها في حجرهـا وحيث تكون هـي، ولم يكن من داع في ذلـك الوقت أن يلـزم الأب بتأمين مسكن لهمـا، أمـا في هذه الحالة فـإن الأم ستحـرم مـن ابنهـا إن عـادت إلـى أسرتها لأنهـا تكون قد غـادرت بلـد إقامـة الأب، وهي مضطرة للبقـاء مـع ابنهـا، لذلـك يجـب علـى المحكمـة في مثل هذه الحالة القضاء بإلزام الأب بتأمـين مسكـن للمرضعـة ولا داعـي أن تنتظـر إلى حين مغادرة ابنها سن الرضاعة.

عاشت تحترم دين الإسلام وماتت بعد اعتناقها له

بناء على اتصال هاتفي، انتقلت الموظفة المختصة في قسم إشهار الإسلام بدائرة القضاء في أبوظبي إلى أحد مستشفيات المدينة لتوثيق إسلام مريضة هناك، كان المتصل ملحاً بطلبه حضور الموظفة في أسرع وقت ممكن بناء على طلب زوجته المريضة، وهناك في المستشفى فوجئت الموظفة بأن السيدة كانت في آخر مراحل المرض، وكانت لاتقوى حتى على الكلام، فقرأت عليها الشهادة التي لم تتمكن من ترديدها، كل ما استطاعت القيام به هو رفع السبابة اليمنى والإشارة بعينيها بأنها تردد بداخلها ما تقوله الموظفة، وما هي إلا لحظات قليلة لتكمل الشهادة، ويضج المستشفى بلحظات فرح عارم.

وفي اليوم التالي حضر الزوج إلى مقر الدائرة للمطالبة بشهادة إسلام زوجته، كانت عيناه متورمتين وصوته مخنوقا، فقد غادرت حبيبته ورفيقة عمره الحياة تاركة طفلين كزغب القطا لا يدركان حتى معنى الموت أو حرقة اليتم. ورغم حزنه كانت هناك ابتسامة رضا تشرق بين ملامحه المجهدة وكلمة الحمد لله تكاد لاتفارق شفتيه، قال إنها لطالما أحبت الإسلام، وعاشت معه أكثر من عشر سنوات وهي تحترم دينه وتحرص على تعليم أبنائها دينهما وأن لاتؤثر عليهما بدينها، بل أنها لطالما كانت معجبة بأخلاق نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم.

التمعت في عينيه دمعة فأطرق ثم تابع حديثه، قال إن الكثيرين قد يعتقدون أنها أحبت الإسلام وعرفته حباً بزوجها، ولكن هذا غير صحيح، فيوم تعرف عليها كانت تتحدث بإعجاب شديد عن نبي الإسلام، كان صوتها ممتلئا بالحماس وهي تعدد مايعجبها في الإسلام ونبيه، وتناقش ماقرأته عن عظمة الإسلام وإعجاز القرآن الكريم، في ذلك اليوم شعر أنها المرأة التي يريد أن يتزوجها، وحدث نفسه بانها ستعتنق الإسلام قريباً بعد ماسمعه منها ومالمحه في صوتها من صدق، وعندما فاتحها بالزواج وافقت على الفور وقالت إنها أحبته أيضاً لأنها وجدت في أخلاقه ما أعجبها مما قرأت عن الاسلام وأخلاق التعامل التي أوردها القرآن الكريم.

على مدى أكثر من عشر سنوات عاشا فيها كزوجين سعيدين، حاول أن يأخذ بيدها إلى الاسلام ولكنها تمسكت بعقيدتها ولم ترغب في تغيير دينها، واحترم هو ذلك كما ولم يحاول إجبارها، ولكنه لم يكف يوماً عن محاولة إقناعها في الدخول إلى الإسلام، وبقيت هي على موقفها، وفي نفس الوقت كانت حريصة على التزامه الديني، فكانت توقظه إن نام عن الصلاة، وتحرص على تحضير سحوره وفطوره في رمضان، وكانت تلتزم بتصرفاتها وملابسها بما يرضيه من الاحتشام حتى وإن لم تكن محجبة.

وقبل أشهر اتصلت به زوجته لتستنجد به من آلام مبرحة ألمت بها، وفي المستشفى أخبرهما الطبيب بشكوكه من وجود أورام سرطانية وهو ما أكدته التحاليل الطبية والإشعاعات، لتتغير حياتهما بالكامل اعتباراً من ذلك اليوم، حيث دخلت زوجته في دوامة علاج المرض اللعين، وبدأت قواها بالانهيار تدريجيا نتيجة العلاج الكيميائي، وخلال مرحلة العلاج التي لم تدم طويلا، حاول زوجها إقناعها بالإسلام، إلا أنها كانت على موقفها، بل وازدادت تمسكا بعقيدتها. ثم اقتربت النهاية بإعلان الأطباء عجزهم أمام حالتها وأن المرض انتشر في كامل جسدها.

وبعد فترة من وجودها في المستشفى وزوجها شبه مقيم معها يكاد لايفارقها، فوجئ بطلبها إشهار إسلامها فسارع واتصل بقسم إشهار الإسلام التابع لدائرة القضاء في أبوظبي، دون أن تبوح له بسبب تغيير موقفها. قال الزوج المكلوم إنها إرادة الله الذي بلا شك قد علم بصدق محبتها للإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم، فرزقها عندما أراد سبحانه وتعالى بالاسلام ليكون آخر أعمالها في الحياة الدنيا، وإن لم يمكنها المرض من أداء أي من واجباتها كمسلمة، ولكن الحمد لله أن روحها انتقلت إلى بارئها وهي مسلمة، أرجو أن يتقبل الله إسلامها وتذهب إليه كما بشرنا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كيوم ولدتها أمها وقد جب الاسلام جميع ماعليها من ذنوب.

المحتويات

دخل الدولة متسللاً فخسر مدخراته وصحته 6
ترك أطفاله في السيارة لدقائق فكانت النار أسرع إليهم 8
ادعى أنها زوجته وحاول تأديبها ب٢٠ طعنة 10
حفلة الخمر والمخدرات انتهت بوفاة أحد المشاركين ودخول الباقيين السجن 12
زلة لسان القاتل كشفت الجريمة 14
دخل المستشفى مصابا بنزلة برد وخرج كسيحاً 16
ثمن السعادة المحرمة 18
دفعت نحو أربعة ملايين درهم ومصوغاتها للتخلص من عاشق ابنتها 20
طفل يعلن عن أمنيته قتل والده 22
المحكمة تلزم موظفا بتعويض صاحب عمله عن خيانته للأمانة 24
لم يتجاوزا الخامسة عشر وتعارفا على تويتر لتنتهي علاقتهما في مركز التأهيل 26
انتقاماً لتسببه في إنهاء خدماته عامل يجرح نفسه ليتهم مشرف العمال بمحاولة قتله 28
سرق حاسوب زميلته وطالبها ب٢٠٠ ألف درهم مقابل عدم نشر صورها على شبكات التواصل الاجتماعي 30
أحبت زوج خالتها وهربت معه من بلدهما ففرقتهما محكمة أبوظبي 32
دفع ٥٠ ألف درهم لمحتال أوهمه بأنه ربح مليون درهم 34
محكمة أبوظبي المدنية تلزم أبناءالزوج بالتعويض لضربهم زوجة أبيهم وسائقها 36
بالمكر الطيب والقانون أنقذت والد أبنائها من السحر الأسود 38
وضع مدخرات عمره في شركة وهمية على الانترنت 40
اختارت السجن خوفاً من مستشفى الأمراض النفسية 42
أحاطه بحنانه ٢٢ عاماً ثم أنكر بنوته 44
أنجبت زوجته بدون رغبته فرماها ورضيعها على قارعة الطريق 46
عاشت تحترم دين الإسلام وماتت بعد اعتناقها له 48

تمت الطباعة على ورق صديق للبيئة

PULP FROM SUSTAINABLE FORESTS
ELEMENTARY CHLORINE FREE
NEUTRAL pH
LONG-LIFE ISO 9706

دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

adjd.gov.ae

التواصل الاجتماعي
@adjd_official

مركز الاتصال
800 2353 (ADJD)